كلية التربية
كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم
إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)
=======

تصور مقترح لمتطلبات الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠م في مجال البحث التربوي

إعــداد

د/ عمر محمد محمد مرسي
أستاذ مساعد اصول التربية والتخطيط التربوى
بقسم اصول التربية – كلية التربية جامعة اسيوط

﴿ المجلد الرابع والثلاثون– العدد الثاني – جزء ثانى – فبراير ٢٠١٨م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

مقدمة البحث:

تعد الجامعة العمود الأساسي للتنمية المستدامة . خصوصًا في العصر الحاضر . وذلك نظرًا لما تؤديه من مهام متعددة ؛ حيث إن الجامعة تحتل أهمية كبيرة في أي نظام تعليمي ، وبخاصة فيما يتصل بتكوين رأس المال البشري المتميز بالمهارات العلمية العليا والمؤهلة لتوظيف المعرفة خدمة للاحتياجات الاجتماعية الضرورية لإحداث التقدم العلمي والاقتصادي والاجتماعي، وكذا بوصفها أداة أساسية في تشكيل خطط التنمية المستدامة، والتي يمكن للجامعة تحقيقها، من خلال القيام بوظائف رئيسية ثلاثة اتفق خبراء التعليم العالي على إسنادها للجامعات وهي: التعليم، البحث العلمي، وخدمة المجتمع وتنميته (١).

وحيث إن التنمية ذات صلة وثيقة بجوانب الحياة المختلفة في المجتمع ؛ فهي تعبر عن مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع، وزيادة الإنتاج المادي، وزيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وإعادة تأهيل المهارات الفردية، وإعادة تشكيل الأنظمة الاجتماعية والقيمية بهدف التكيف مع متطلبات المجتمع الجديد، والهياكل الاجتماعية واتجاهات المواطنين، وتقليل الفوارق في الدخول، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية، وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان (٢)، ومن المؤكد أن ما وصلت إليه المؤسسات من تنمية مستدامة لم يأت من فراغ، بل جاء نتيجة البحث العلمي، وخاصة الأبحاث التي كانت نتيجة ثمار الجامعات.

فقد تبنت الدول الأعضاء بالأمم المتحدة أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة بعنوان تحويل عالمنا؛ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م، وذلك في القمة التي انعقدت في سبتمبر ٢٠١٥م بنيويورك وهي قمة التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وقد حددت رؤية وأجندة ٢٠٣٠م، أن هذه الخطة هي برنامج عمل لأجل الناس وكوكب الأرض ولأجل الازدهار وتهدف هذه الرؤية المستقبلية إلى تعزيز السلام العالمي في إطار من الحرية، والقضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، والذي يمثل أكبر تحدياً للعالم، وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وقد تضمنت هذه الأجندة عمل جميع البلدان والجهات المعنية على تنفيذ هذه الرؤية المستقبلية، في أطار من الشراكة والتعاون، وقد تم تحديد (١٧) هدفاً للتنمية المستدامة و (١٦٩) غاية للتنمية المستدامة من أجل مواصلة مسيرة الأهداف الإنمائية للألفية وإنجاز مالم يتحقق في أطارها، وهي أهداف وغايات متكاملة غير قابلة للتجزئة تعمل على تحقيق التوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة: البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (٣).

وانطلاقا من توقيع مصر مع أكثر من ١٩٣ دولة على خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، أثناء اجتماعهم في مقر هيئة الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٥ ايلول (سبتمبر) ٢٠١٥ خلال الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لإنشاء هيئة الأمم المتحدة ، كان من الضروري إعداد استراتيجية للتنمية المستدامة في مصر، تضمن وضع مؤشرات على الطريق لتحقيق التنمية المستدامة، أي التي تراعى متطلبات النمو في الفترة الحالية، وتراعى فى نفس الوقت حق الأجيال القادمة حتى عام ٢٠٣٠ ، وتعكس الملامح الأساسية لمصر الجديدة خلال الـ ١٥عاما المقبلة (٤).

وتمثل اسراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر ٢٠٣٠ محطة أساسية في مسيرة التنمية الشاملة في مصر تربط الحاضر بالمستقبل وتستلهم إنجازات الحضارة المصرية العريقة، لتبني مسيرة تنموية واضحة لوطن متقدم ومزدهر تسوده العدالة الاقتصادية والاجتماعية وتُعيد إحياء الدور التاريخي لمصر في الريادة الإقليمية،وتعمل على تنفيذ أحلام وتطلعات الشعب المصري في توفير حياة لائقة وكريمة (٥).

وقد تضمنت استراتيجية مصر ٢٠٣٠ ، اثني عشر محورًا رئيسيًا، تشمل محور التعليم، والابتكار والمعرفة والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية العمرانية، والطاقة، والثقافة ، والبيئة، والسياسة الداخلية، والأمن القومي والسياسة الخارجية ،والصحة.

ومن هذا المنطلق تبدو الحاجة ملحة لوضع تصور مقترح يؤسس على دراسة الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠م،وتحديد متطلباتها وما يمكن أن تسهم به البحوث التربوية،وتحليل البحوث التربوية فى مجال أصول التربية فى الفترة من ٢٠٠١ حتى ٢٠١٦م للوصول إلى المؤشرات والاتجاهات التى غطتها الرؤية الاستراتيجية ،واقتراح مجموعة من البحوث تغطى الجوانب الاخري من الرؤية الاستراتيجية.

مشكلة البحث:

تزايدت في السنوات الأخيرة البحوث التي تهتم بمجالات أصول التربية، وذلك في معرض تقييمها للنظم التعليمية ، إلا أن الرضا عنها لا زال محدوداً نتيجة عدم خضوعها لاستراتيجية أو خطة واضحة المعالم، وأن هذه الدراسات والبحوث خرجت بتوصيات عديدة لكنها لم تحظ باهتمام المسئولين عن السياسة التنموية أثناء قيامهم بالتطوير الاقتصادي أو التعليمي.

ونظراً لتأثير التحديات الإقليمية والعالمية وما ترتب عليها من تغيرات اجتماعية واقتصادية، وما يرتبط بها من مشكلات ايضاً، فقد كان من الضروري أن تحتل سياسات البحوث التربوية مكان الصدارة في مجال تهيئة الظروف المناسبة لتقدم المجتمع، علي اعتبار أن حل المشكلات هو هدف البحوث ووسيلتها، وأن المجتمعات تتقدم من خلال جهود باحثيها ومشاركتهم في دعم برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ومع أن الأهمية التنموية للبحوث التربوية قد برزت تدريجياً نتيجة لما أسفرت عنه البحوث خلال السنوات الماضية، إلا أن معظم البحوث التربوية التي أجريت تميل في نتائجها إلي تهميش الدور الذي تسهم به في حل المشكلات التنموية.

ولما كان البحث العلمي الفعال يرتبط بمشكلات المجتمع ويعمل علي حلها؛ لذا كان من الضروري ربط البحوث بقضايا المجتمع الاجتماعية والاقتصادية الحالية والمستقبلية، وكذلك بخطط التنمية المستدامة، وهذا بدوره يفرض ضرورة البحث عن أكثر المجالات البحثية ارتباطا بالتنمية المستدامة، ثم التخطيط لها علي نحو يحقق هذا الهدف.

وحيث إن مجالات بحوث التربية ترتبط ارتباطاً مباشراً بقضايا التنمية المستدامة ، وإنها تتعدد في مجالاتها، لذا كان التفكير في تحديد مجالات التنمية ثم حصر احتياجاتها من البحوث، وكذلك حصر ما تم إنجازه منها والعمل علي إعادة تنسيقه، تمهيداً لوضع خطة مستقبلية.

مما سبق فإن مشكلة هذه الدارسة تتمثل في التعرف على متطلبات الاستراتيجية ٢٠٣٠م من بحوث ودراسات في مجالات أصول التربية، وتتصل بالقطاعات التنموية، ثم اقتراح بعض البحوث التربوية في مجال أصول التربية تغطي العشرة أعوام في الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٣٠ والاستفادة من هذه البحوث والدراسات في خدمة الأهداف التنموية للرؤية الاستراتيجية لمصر.

وعليه تتحدد مشكلة البحث فى التساؤل الرئيسى ما الخريطة التربوية المقترحة لتلبية متطلبات استراتيجية التنمية ٢٠٣٠م؟ ويتفرع منه التساؤلات التالية:

- ما الإطار المفاهيمى لاستراتيجية التنمية ٢٠٣٠م ، ومتطلباتها من البحوث التربوية ؟
- ما الإطار المفاهيمي للبحث التربوي؟
- إلى أى مدى ترتبط مخرجات بحوث أصول التربية باستراتيجية التنمية ٢٠٣٠م؟وما مدى إيفائها بمتطلبات هذه الاستراتيجية؟

هدف البحث:

يهدف البحث الحالي إلي تقديم تصور مقترح يتضمن خريطة تربوية لبحوث أصول التربية التي ترتبط بالرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠م.

أهمية البحث:

للبحث أهمية نظرية وأخرى تطبيقية:

أ- الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية للبحث الحالي فيما يلي:

- أن عملية التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة في حاجة إلي مطالب تربوية خاصة لكي تفي بما يناط بها من أغراض لتواكب التقدم الجاري في المجتمعات المتقدمة، ومن ثم فإن توجيه أنظار التربويين إلي البحث في المجالات قد يضيف مفاهيم جديدة لها أهميتها في نشر ثقافة التنمية المستدامة.
- الدراسة الحالية تعد إضافة في المجال، لأنها تربط البحث في أصول التربية بالخطط التنموية للمجتمع.

ب-الأهمية التطبيقية:

وتتمثل الأهمية التطبيقية في الآتي:

- توجيه الباحثين في مجالات أصول التربية إلي موضوعات وقضايا وظيفية تهم المجتمع ويحتاجها في حاضره ومستقبله.
- دفع الباحثين إلي السعي من أجل تحقيق التكامل بين مجالات أصول التربية المتنوعة بحيث يفيد كل مجال الآخر.
- إبراز دور المؤسسات التربوية البحثية في خدمة المجتمع ومحاولة حل مشكلاته بطريقة متكاملة فعالة من جوانب متعددة يمكن للباحثين الإسهام فيها ببحوثهم.

دراسات سابقة:

يتناول الباحث مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية كما يلي:

أولاً: دراسات عربية

١-دراسة(محمد حمزة السليمان ،عبد الرحيم حسين الجفري، ٢٠٠٠م) (٦)

هدفت الدراسة إلى تعرف الأسباب التي تحول دون استخدام نتائج البحث التربوي في تطوير العملية التربوية، ومن خلال المنهج الوصفي توصلت الدراسة إلى الأسباب الكامنة التي تحول دون استخدام نتائج البحث التربوي، وهى: ضعف الإمكانات، خاصة المطبوعات الدورية المحلية التي تظهر نتائج البحث التربوي، وأشارت النتائج إلى أسباب أخرى تحول دون استخدام نتائج البحث التربوي تعود إلى المنفذين للعملية التربوية، أهمها وجود فجوة بين المنفذين للعملية التربوية والقائمين على البحث التربوي، وأوصت الدراسة بتوظيف نتائج البحث التربوي في تطوير العملية التربوية.

٢-دراسة (حنان عبدالحليم رزق ،٢٠٠٤) (٧)

هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا المسجلين لدرجة الماجستير والدكتوراه بكلية التربية بالمنصورة، والكشف عن المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف المرجوة للبحث التربوي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من معوقات البحث التربوي منها: عدم وجود سياسة واضحة ومحددة للبحث التربوي، وضعف التنسيق بين المجتمع والجامعة في تحديد الموضوعات التي تحتاج البحث في المجال التربوي، وأن نتائج البحث لا يتم تحويلها إلى برامج قابلة للتطبيق، ووجود نقص في المخصصات المالية اللازمة لتمويل البحث التربوي.

٣-دراسة (سامية السعيد بغاغو ،٢٠٠٤) (٨)

هدفت الدراسة إلى تحديد أبعاد أزمة التنظير في البحوث التربوية الأمبريقية عامة، وبحوث أصول التربية بصفة خاصة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، كما استخدمت أسلوب دلفي، وتوصلت الدراسة إلى وجود قصور واضح في أنماط التنظير الشائعة في البحوث الأمبريقية في أصول التربية، خاصة بين طلاب الماجستير والدكتوراه، ووجود العديد من العوامل التي تحول دون فاعلية التنظير في بحوث أصول التربية، وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمعايير وآليات بحثية معينة لتحسين الدراسات الأمبريقية، خاصة ما يتعلق منها بالسياق الفلسفي والمنهجى للتنظير وبمهارات التنظيم وتكوين الباحث التربوي.

٤-دراسة (صلاح الدين محمد حسينى ،٢٠٠٥م) (٩)

هدفت الدراسة إلى وضع رؤية لمستقبل البحث التربوي الفلسفي لتعزيز مكانته، سواء من خلال تعديل نظرة التربويين أنفسهم إلى قيمة البحوث الفلسفية في تطوير العملية التعليمية أو من خلال تطوير البحث الفلسفي ذاته لخدمة أغراض التطوير التربوي المعاصر، واعتمدت الدراسة منهجية التحليل الفلسفي، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها أن بحوث فلسفة التربية لم تجد العناية الكافية من قبل التربويين، وأن غالبية ما أجرى من بحوث في هذا المجال اتبعت منهجية واحدة وهى المنهجية التي تبحث في تاريخ الفكر الفلسفي، وقدمت الدراسة رؤية لتعزيز مكانة البحث الفلسفي التربوي لدى التربويين.

٥-دراسة(منذر قاسم الشبول ، ٢٠٠٩م) (١٠)

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات مديري المدارس الثانوية في الأردن نحو البحوث التربوية ونتائجها ، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي ، وتم توزيع استبانة على (٢٢٥ مديرًا ومديرةً) ، وتوصلت نتائج الدراسة إلى الاتفاق التام حول أهمية البحوث التربوية وتطبيق نتائجها في المؤسسات التربوية والتعليمية ، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع مديري المدارس على الإطلاع على البحوث التربوية ، وتقديم حوافز مادية ومعنوية لمن يعد بحثًا منهم ، وكذلك عقد دورات تدريبية للمديرين عن كيفية إعداد البحوث التربوية.

٦-دراسة (خليل يوسف الخليلى ،٢٠١٠م) (١١)

هدفت الدراسة إلى التعرف على التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي، ومن خلال المنهج الوصفي توصلت نتائج الدراسة إلى العديد من التحديات، منها: ضعف الإعداد العلمي للباحثين في كليات التربية، وقلة الوقت المخصص للبحث العلمي، والضغوط على الباحث في متطلبات الترقية، وقلة البحوث التي تواكب المستجدات في المسيرة البحثية العالمية، وقلة الحوافز المشجعة على البحث، وغياب المساءلة عن التقصير في البحث، وعلى ضوء النتائج أوصت الدراسة بالتشدد في معايير قبول الطلبة في برنامجى الماجستير والدكتوراه، والعمل على دعم البحث العلمى برفع مخصصاته المالية في الميزانية العامة للدولة.

٧- دراسة عبد الرؤف محمد بدري،وأشرف عبد المطلب مجاهد(٢٠١٠م) (١٢).

هدفت الدراسة إلى التعرف على التنمية المستدامة وضمان الجودة في التعليم العالي، وكذلك التوصل إلى معايير ضمان جودة التعليم العالي المصري وآليات تفعيل هذه المعايير لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي لبحث الأسس الفلسفية للتنمية المستدامة والعلاقة بينها وبين التعليم والتعليم العالي تحديدا، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها أن هناك أربع مجموعات مترابطة ومتداخلة لمعايير ضمان جودة مؤسسات التعليم العالي في ارتباطها بالتنمية المستدامة وهي معايير جودة عمليات التعليم والتعلم، ومعايير جودة السياسة التعليمية ومعايير جودة البحث العلمي، ومعايير جودة المشاركة المجتمعية، وأوصت الدراسة أنه لتفعيل هذه المعايير يستلزم وجود قيادة مستدامة والوعي بضرورة التعليم من أجل الاستدامة وإعادة توجيه التعليم العالي من أجل الاستدامة وتطوير المناخ الإبداعي.

٨-دراسة ياسين المعلولي ٢٠١١م. (١٣)

هدفت الدراسة الى التعرف على دور المنظمات غير الحكومية في التربية من أجل التنمية المستدامة (دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (١٥٠) مستفيد من خدمة ثلاث منظمات عاملة في محافظة اللاذقية من خلال استبانة وزعت عليهم. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المنظمات غير الحكومية تحقق بعض الحاجات التربوية للمستفيدين منها في مجال التوعية والتعليم والتدريب والتأهيل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٩-دراسة أحلام عبد الكريم العتوم (٢٠١٣م) (١٤)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التعليم الجامعي في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني من وجهة نظر القادة الأكاديميين، كما هدفت إلى التوصل إلى مقترحات لتطوير التعليم الجامعي لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني، تم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة والتي طبقت على عينة مكونة من (١٩٣) قائداً أكاديمياً.

واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج منها أن دور العليم الجامعي الأردني في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة، كما جاءت بدرجة متوسطة في مجالات الدراسة الأربعة سواء على المستوى المناهج والمستوى الإداري ومستوى الطلبة ومستوى خدمة المجتمع، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة على تقديرات المجالات الأربعة لدور التعليم الجامعي الإداري في تحقيق التنمية المستدامة من وجهة نظر القادة الأكاديميين.

١٠-دراسة الهذبة مناجلية، ٢٠١٥م. (١٥)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المراحل التي مر بها نظام التربية والتعليم في الجزائر والتعرف على التحديات الخاصة بالتنمية المستدامة وتحقيقها في التربية والتعليم، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها إبرام اتفاقية بين وزارة تهيئة الأقليم ووزارة التربية الوطنية لإنجاح سياسة التنمية المستدامة وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تحسين نوع التعليم باستمرار وضرورة اتخاذ التدابير الفعالة

١١-دراسة(جمال كامل الفليت ، ٢٠١٥م) (١٦)

هدفت الدراسة إلى تعرف دور البحوث التربوية في تطوير العملية التعليمية وتقديم مقترحات لتفعيله، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تطبيق استبانة تكونت من (٥٠) فقرة، طبقت على (٨٨) مشرفًا جامعيا ، ومسئولا من وزارة التربية والتعليم العالي من أفراد مجتمع الدراسة ، وأوضحت نتائج الدراسة أن دور البحوث التربوية في تطوير العملية التعليمية جاءً متوسطا بنسبة (٤٦.٦٢%) وأن المحور المرتبط بالإدارة المدرسية جاء في الترتيب الأول بنسبة (٣٥.٦٤) حيث تبين أن الأبحاث التي تتناول هذا البعد لها تأثير أكبر من المحاور الأخرى في العملية التعليمية، يليه محور المناهج الدراسية الذي جاء في الترتيب الثاني بنسبة(٨٦.٦٣) يليه حمور تطوير المعلم الذي جاء في الترتيب الثالث بنسبة(٧٢.٦٢) ، يليه محور الإدارة التعليمية في الترتيب الرابع بنسبة(٦١.٦٢) بينما جاء محور تحسين مستوى المتعلم في الترتيب الأخير بنسبة (٧٥.٥٨ .) كما كشفت النتائج عدم وجود فروق في تقديرات كل من المشرفين على البحوث التربوية والقائمين على العملية التعليمية في وزارة التربية والتعليم نحو واقع دور البحوث التربوية في تطوير العملية التعليمية.

ثانيًا: دراسات أجنبية

١٢-دراسة(2012 PRAMODINI D V& K. ANU SOPHIA) (١٧)

جاءت الدراسة بعنوان "**تقييم أهمية البحوث التربوية**" ، وهدفت الدراسة إلى اكتشاف المفهوم المعنوي في البحث التربوي، حيث تقدم "المعنى" على أنه شخصية (يسعى الباحث إلى المعنى من خلال البحث)، والسياقية (بمعنى اللغويات والثقافة) وتقاسمها (من خلال التواصل)، وتقديم مختلف الأنواع والتحديات، وفوائد وأشكال البحوث في البحوث القائمة على الممارسة في مجال التكنولوجيا التعليمية. وتوصلت الدراسة إلى أن إجراء البحوث يساعد الطلاب في التفكير .

١٣-دراسة Alexander W. Wiseman, Tiedan Huang،2015: (١٨)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطور البحث التربوى المقارن وانعكاسه على إصلاح السياسة التعليمية بالصين، حيث إن السياسة التعليمية بالصين وعمليات الإصلاح المرتبطة بها تطورت نتيجة للتطورات والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما هدفت هذه الدراسة تقديم إطار مفاهيمى لتعزيز دور البحث التربوى المقارن فى إصلاح وتطوير السياسات التعليمية بالصين، استخدمت الدراسة المنهج الوصفى، وتوصلت لمجموعة من النتائج، من أهمها: أن للبحث التربوى المقارن دورا بارزا فى تطور السياسة التعليمية بالصين على مدار العقود الماضية، كما أكدت نتائج الدراسة على أهمية دور الباحثين التربويين

وصانعى السياسة فى إحداث وتطوير السياسات التعليمية، وإمداد الأفراد بالفهم الكامل للتطورات الحادثة فى النظام التعليمى من خلال أدوات وأساليب البحث التربوى المقارن.

١٤-دراسة Tomas B. et al 2015 م (19).

جاءت الدراسة بعنوان "**خبرات من تحقيق التنمية المستدامة في مؤسسات التعليم العالي** " وهدفت إلى إلقاء الضوء على المبادرات العالمية خلال العقود الأخيرة والتي أكدت على أهمية التعليم للمجتمعات لتصبح مجتمعات مستدامة بشكل أكبر، ولقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات التعليم العالي وإسهاماتها في تحقيق الاستدامة وتحقيق التنمية المستدامة من خلال عرض بعض النظريات الحديثة والمداخل والمفاهيم،والأطر ودراسة الحالة حول التعليم من أجل التنمية المستدامة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة لجمع البيانات وتحليلها، وأوضحت نتائج الدراسة بأن هناك جهود مضنية بذلت لتحقيق التنمية المستدامة بمؤسسات التعليم العالي، كما أوضحت نتائج الدراسة بأن هناك مجموعة من التحديات مازالت تعيق إدخال وإدماج التنمية المستدامة في أنظمة التعليم العالي، وهناك مزيد من إجراء العديد من البحوث في ذلك المجال.

١٥-دراسة Alina R.Kankovskaya ٢٠١٦م (20).

جاءت الدراسة بعنوان "**التعليم العالي للتنمية المستدامة**" وهدفت إلى التعرف على ماهية التنمية المستدامة وإلقاء الضوء على التعليم العالي في روسيا، والتعرف على التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة حيث أن التنمية المستدامة تعد أساساً لتطوير نظام الإبداع القومي في التحول إلى اقتصاد المعرفة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب تحليل المحتوى للتعرف على مدى تحقيق التعليم العالي بروسيا للتنمية المستدامة من خلال تحليل الكتب الدراسية لبعض مؤسسات التعليم العالي الروسية وفي مقدمتها الجامعات،وكذلك فحص المعايير التعليمية والبرامج الدراسية ومدى تضمينها للتنمية المستدامة، ورصد أهم معوقات تنفيذ مفهوم التنمية المستدامة في التعليم العالي الروسي، وأوضحت نتائج الدراسة على تضمين مقررات التربية البيئية والمقررات الاختيارية كالجغرافيا على مفاهيم التنمية المستدامة، وكذلك وقود المعايير المتضمنة لهذا المفهوم، وأوصت الدراسة بوضع وصياغة مبادئ لنظام إبداع قومي يستند على مفهوم الاستدامة.

١٦-دراسة Ulisses ef al، 2015 م (21).

جاءت الدراسة بعنوان "**التعليم من أجل التنمية المستدامة من خلال التعليم الإلكتروني في التعليم العالي في البرتغال**" وهدفت إلى التعرف على مفهوم التنمية المستدامة والتعليم من

اجل التنمية المستدامة وتطوره من خلال التعليم الالكتروني بالتعليم العالي استهدفت هذه الدراسة أيضا التعرف على تأثير التعليم الالكتروني في التعليم العالي على التعليم المستمر من أجل التنمية المستدامة وتطوره على مجموعة من الطلاب يعملون بدوام كامل، كما هدفت تلك الدراسة تقييم فاعلية تنمية التعليم للاستدامة من خلال التعليم الإلكتروني من خلال دراسة حالة على هؤلاء الطلاب. استخدمت الدراسة أسلوب دراسة الحالة لتحليل توقعات وخبرات الطلاب المسجلين في أكثر من برنامج في علوم الاستدامة أو البيئة (بكالوريوس، ماجستير، ودكتوراه) بواسطة جامعة ألبرتا ،وجامعة التعليم عن بعد البرتغالية – تم جمع البيانات حول ستة أبعاد منها الكفاءات المكتسبة من خلال التعليم للتنمية المستدامة،وأوضحت نتائج الدراسة أن الطلاب يتمتعوا بمستوى عال من الدافعية والإنجاز والرضا، وأن لديهم معارف وكفاءات وقيم واتجاهات وسلوكيات عن البيئة وعلوم الاستدامة. وعلى هذا أبدى الطلاب استعدادهم العودة لجامعة ألبرتا والالتحاق بمزيد من برامج التنمية المستدامة، كما أوضحت نتائج الدراسة بأن التعليم من أجل التنمية المستدامة في بيئة تعلم الكترونية يمكن أن يسهم في تكوين قواعد مجتمعية مستدامة لدى الطلاب وتحفيزهم نحو تحقيق التنمية المستدامة من خلال تعلمهم.

١٧–دراسة(Gert Biesta 2016) (22)

جاءت الدراسة بعنوان "**تحسين التعليم من خلال البحث؟ من الفعالية والسببية والتكنولوجيا إلى الغرض والتعقيد والثقافة**"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور البحث التربوي في تحسين العملية التعليمية من خلال استخدام مبادئ التربية الفعالة التي صيغت على أساس البحوث التي أجريت في برنامج بحوث المعلمين والتعلم في المملكة المتحدة كمثال لتسليط الضوء على بعض المشكلات الشائعة في مجال البحث والتحسين التعليمي، كما تم استكشاف ثلاث قضايا: الأولى تتعلق بفكرة أن تحسين التعليم مطابق لزيادة فعالية العمل التربوي، والثانية تتعلق بانتشار التفكير السلوكي حول الممارسة التعليمية وتحسينها، أما الثالثة تتعلق بالتمييز بين طريقتين يمكن أن تكون فيهما المعرفة البحثية ذات مغزى ومفيدة للممارسة التعليمية – طريقة تقنية يفترض فيها أن يولد البحث معرفة حول كيفية القيام بالأشياء والطريقة الثقافية التي لها علاقة بتوليد طرق مختلفة معنى التعليم، وتوصلت الدراسة إلى صياغة رؤية توضح أن التفاعل مع الممارسة التعليمية يفتح طريقة مختلفة للتفكير في ما قد تهدف البحوث لتحقيقه من أجل المساهمة في تحسين التعليم.

منهج البحث:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واستعان بأحد أساليبه وهو الأسلوب المنظومي **Systemic Approach**، والذي ينظر إلى ربط البحوث المقترحة في مجال أصول التربية

بالجوانب التنموية المختلفة نظرة شاملة ومتكاملة بحيث يحقق تطويرًا شاملاً ومتكاملًا في الجوانب التربوية والتنموية على السواء.

حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على الحدود التالية:

١. بحوث الماجستير والدكتوراه التي تم إجراؤها في مجالات أصول التربية، وترتبط بقطاعات التنمية، في كليات التربية، ومعهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة ، فى الفترة من ٢٠٠١م حتى عام ٢٠١٦م،وكان إجمالى عدد البحوث التى تم تناولها ١١٨٤ رسالة ماجستير ودكتوراه.

٢. تحليل ملامح إستراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠م، وما تتطلبه من إجراء بحوث في مجالات أصول التربية لتحقيق الأهداف التنموية.

٣. وضع خريطة تربوية مقترحة مستقبلية حتى عام ٢٠٣٠م.

مصطلحات البحث:

استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠م:

التخطيط للمستقبل فى التعليم، والابتكار والمعرفة والبحث العلمي، والعدالة الاجتماعية، والشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية، والتنمية الاقتصادية، والتنمية العمرانية، والطاقة، والثقافة ، والبيئة، والسياسة الداخلية، والأمن القومي والسياسة الخارجية ، والصحة،والتعامل مع التحديات المختلفة وتمكين مصر فى البيئة الدولية.(٢٣)

البحث التربوي:

يعرف الطيب وآخرون البحث التربوي بأنه سعى منظم نحو الفهم، مدفوع بحاجة أو صعوبة محسوبة، وموجه نحو مشكلة تربوية معقدة يتجاوز الاهتمام بها الاهتمام الشخصي المباشر، ومعبر عنها في صيغة مشكلة (٢٤).

ويعرفه الباحث إجرائيًا بأنه جهود مخططة منظمة تستهدف حل المشكلات التربوية القائمة أو إضافة معرفة تربوية جديدة،أوتبين أفضل الطرائق لتطبيق الأفكار في ضوء الرؤية الإستراتيجية للمجتمع المصري .

الإطار النظري للبحث

المحور الأول: الإطار المفاهيمى لاستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠م

وسوف يتناول الباحث فى هذا المحور ما يلي:

مفهوم التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة بأنها التأكيد على حق الجيل الحالي والأجيال القادمة في العيش عيشة كريمة قائمة على الاستثمار الأمثل لإمكانياتهم وقدراتهم التي منحها الله إياهم في ذواتهم، ومستمتعين بإمكانات البيئة المحيطة بهم، ومعظمين استثمارها (٢٥).

كما تعرف بأنها " تنمية اقتصادية ومستوى معيشي لا يضعف قدرة البيئة في المستقبل على توفير الغذاء وعماد الحياة الازم للسكان وتسعى إلى تلبية احتياجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجيات الأجيال القادمة" (٢٦).

وتعرفها منظمة الفاو بأنها: "إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية" (٢٧).

من خلال التعريفات السابقة يتبين أن التنمية المستدامة عبارة عن نشاط شامل لكافة القطاعات سواء في الدولة أم في المنظمات أم في مؤسسات القطاع العام أو الخاص أو حتى لدى الأفراد، حيث تشكل عملية تطوير وتحسين ظروف الواقع، من خلال دراسة الماضي والتعلم من تجاربه، وفهم الواقع وتغييره نحو الأفضل، والتخطيط الجيد للمستقبل، وذلك عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد والطاقات البشريّة والمادية بما في ذلك المعلومات والبيانات والمعارف التي يمتلكها المقيمون على عملية التنمية، مع الحرص على الإيمان المطلق بأهمية التعلم المستمر واكتساب الخبرات والمعارف وتطبيقها.

أهمية التنمية المستدامة:

لقد اهتمت الدول المتقدمة والنامية على السواء بقضية التنمية المستدامة في كافة جوانبها البشرية والاقتصادية والاجتماعية، والأسباب العقلانية والدوافع المنطقية وراء هذا الاهتمام يعود بالدرجة الأولى إلى الرغبة في تحقيق طموحات اقتصادية تكفل للمواطن مستوى معيشة أفضل ومن عناصر التنمية الأساسية:

- التنمية عملية مجتمعية داخلية.
- التنمية تحتاج لكوادر بشرية مؤهلة.
- التنمية عملية إبداع وابتكار ومحصلة لجهد بشري .

فقد أصبح الاستثمار في المعرفة ضرورة فارقة بين التقدم والتخلف، فمجتمع اليوم يتطلب التنمية المستدامة، "والتنمية المستدامة تتوقف على الاستثمار في المعرفة أي الاستثمار في النمو

غير المحسوس، وهذا يعني الاستثمار في تقنيات المعلومات ،والاتصالات ،والهندسة الوراثية ،والتكنولوجيا الحيوية، أي لابد من الاستثمار في تثقيف العقل البشري إضافة إلى الأرض والمصانع، بشكل لا يسمح بهدر الموارد" ، وتعمل التنمية المستدامة على كسر حدة التخلف، فالتخلف عقبة كبيرة في طريق التنمية (٢٨).

حيث إن الاهتمام الكبير بالتنمية المستدامة ناجم عن المساعي لإيجاد حلول للتخفيف من وطأة الفقر على ثلاثة مليارات إنسان يعيشون اليوم حياة بائسة وعن محاولة استكشاف سبل لرفع المستوى المعيشي لكل الناس في الوقت الحاضر بالإضافة إلى ملياري نسمة يتوقع أن يأتوا إلى العالم خلال الثلاثين عاماً القادمة .كل هذا يتطلب زيادة هائلة في الإنتاج والتنمية لتحقيق تلك الأهداف ومواكبة ذلك التغيير؛ غير أن من الصعب على البيئة والبنية الاجتماعية القائمة مواكبة معدل النشاط الاقتصادي الحالي وسرعة التغيير؛ لهذا فإن من المحتم الاهتمام بالبيئة والبنية الاجتماعية حتى يمكن رفع مستوى المعيشة والتغلب على الفقر .كذلك يلزم اتخاذ إجراءات جماعية قوية على جميع المستويات المحلية والدولية لإنشاء المؤسسات التي تقوم على التنمية والتوسع فيها (٢٩).

أما على مستوى العالم الإسلامي فقد تجلى الاهتمام بالتنمية المستدامة في المؤتمرين الأول والثاني لوزراء البيئة في الدول الإسلامية؛ بجدة (١٤٢٧هـ – ١٤٢٨هـ) ؛ فانطلاقاً من المنظور الإسلامي الداعي إلى تعزيز كرامة الإنسان، وتحقيق عمارة الأرض بالعمل الصالح الذي هو أساس التنمية المستدامة وترسيخا لتكافل الاجتماعي بالحض على إطعام المسكين، ورعاية اليتيم، والحث على إعمار الكون وإصلاحه وتنميته دون إفساد أو تبذير، والتأكيد على العلاقة المتينة بين الأرض والإنسان في النشأة والتنمية.وجاء الإعلان الصادر عن المؤتمر الأول(٢٠٠٢ م) مؤازراً للجهود الإقليمية والدولية التي تسعى إلى الرفع من مستوى حياة الجنس البشري بواسطة التنمية المستدامة لجوانب الحياة الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية ، كما استلهم البيان التوجهات العامة المضمنة في الدراسة الشاملة التي أعدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة) إيسيكو (حول البيئة والصحة والتنمية المستدامة للمساهمة بشكل فعال في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في مدينة جوهانسبرج في الفترة من ٢٦ أغسطس إلى ٤ سبتمبر ٢٠٠٢ م .وتضمن الإعلان عرض التحديات التي تواجه العالم الإسلامي في مسيرة التنمية المستدامة؛ كما عرض المنظور الإسلامي للتنمية المستدامة) المادة السابعة(، والذي تعرض للإجراءات الإدارية والقانونية، بما في ذلك [٣٠]:

- تحقيق العدل الذي دعا إليه الإسلام بين الشعوب وبين فئات المجتمع من خلال إيجاد نظام عالمي عادل.

- إيجاد نظام عالمي للإجراءات الإدارية والقانونية، تبني عليه الدول أنظمتها الوطنية بما يحقق مشاركة فعالة لجميع قطاعات المجتمع في عمليات التخطيطوالبناء نحو التنمية المستدامة.
- تعزيز دور مؤسسات الأمم المتحدة، وإيجاد المناخ الملائم لتكوين شراكة حقيقية بين الدول من خلال نظام عادل للتجارة العالمية يحل محل نظام الديون الذي بات يستنزف خيرات شعوب الدول النامية.
- ضرورة قيام المجتمع الدولي بردع التصرفات والسياسات والممارسات المؤثرة على البيئة والإنسان والمعرقلة لمسيرة التنمية للأفراد والجماعات، والتي تشمل تهديد الموارد الطبيعية، وتلويث البيئة، ونزف مصادر المياه، واستخدام قاعدة الموارد الطبيعية بإسراف وتبذير دعماً لأنماط الاستهلاك غير الرشيدة.
- إعداد النشء الصالح المدرك لمسئولياته تجاه البيئة، والحفاظ على القيم الأخلاقية والدينية التي تكفل الحفاظ على الأسرة والمجتمع ، بعيداً عن التطرف والتمييز بين الأجناس والأديان والثقافات.

غايات وأهداف التنمية المستدامة :

تسعى التنمية المستدامة من خلال آليات ومحتواها إلى تحقيق جملة من الغايات والأهداف وهي:

أ–تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:

من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والاصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

ب–تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة:

وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

ج–احترام البيئة الطبيعية:

وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان. [٣١]:

د–تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد:

وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

هـ-ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدفه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة.

و-إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته، وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يُمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

ز-تحقيق نمو اقتصادي تقني:

بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلَّب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه. (٣٢):

كما توجد مجموعة من الأهداف للتنمية المستدامة التي من شأنها التأثير مباشرة في الظروف المعيشية للناس والتي تتمثل في (٣٣):

المياه :

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية. وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمتجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة .

الغذاء :

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي الإقليمي والتصدير. تهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

الصحة :

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل، وتهدف الاستدامة الاجتماعية فرض معايير للهواء والمياه، والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة، وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

المأوى والخدمات :

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات. وتهدف الاستدامة الاجتماعية ضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة. وتهدف الاستدامة إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي الأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

الدخل :

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي، وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي. وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص.

عناصر التنمية المستدامة:

يمكن تحديد عناصر التنمية المستدامة في الخطوات التالية [٣٤]:

١- المحافظة على عدد مناسب من السكان.
٢- استنباط ونقل وتكييف أشكال جديدة من التنقية.
٣- تطوير المؤسسات التعليمية والصحية لنشر الوعي وتغيير الاتجاهات لتحفيز التغيرات الاجتماعية والثقافية.
٤- العناية بالبيئة وتحسينها والمحافظة على العناصر الأساسية فيها.
٥- تحسين العناصر الاقتصادية بما يحقق متطلبات السوق وليس مجتمع السوق.

متطلبات تحقيق التنمية المستدامة:

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية:

- **نظام اقتصادي:** يمكن من تحقيق الفائض ويعتمد على الذات.
- **نظام اجتماعي:** ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.
- **نظام إنتاجي:** يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.
- **نظام تكنولوجي:** يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.
- **نظام دولي:** يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.
- **نظام إداري:** مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي.
- **نظام ثقافي:** يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

أبعاد التنمية المستدامة:

يوجد للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد متكاملة وهي (٣٥):

١) البعد الاقتصادي:

هو أداة التنمية المستدامة ويتم من خلاله التوسع في الاستثمار المستدام والأنشطة الاقتصادية التي تقلل من الأثر السلبي للبيئة، والاهتمام بإنتاج السلع والخدمات البيئية، وحساب التكاليف الاجتماعية والبيئية عند اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية وعند حساب اسعار السوق، والتأثير علي القرارات الاستهلاكية بالشكل الذي يؤدي للتنمية المستدامة.

٢) البعد البيئي:

هو أساس التنمية المستدامة ويمكن تحقيقه من خلال الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية والانشطة الانسانية بشكل يعمل علي جعل الحياة أكثر أمنا والبيئة الطبيعية اكثر توازنا، ومن أهم عمليات هذا البعد التقليل من ظاهرة الاحتباس الحراري، ووقف فقدان التنوع البيئي والحد من الملوثات الكيمائية والعودة إلي المغذيات الطبيعية.

٣) البعد الاجتماعي:

هو هدف التنمية المستدامة ويتم من خلاله توفير احتياجات الأفراد الاساسية والترفيهية دون التقليل من فرص الأجيال القادمة والتوزيع العادل للثروات بين أفراد المجتمعات المختلفة ومحاربة الفقر، وزيادة معدل التوظيف والأمن الاجتماعي للجميع.

المحور الثانى : الإطار المفاهيمي للبحث التربوي

مفهوم البحث التربوي:

يرتبط البحث التربوى بالعملية التعليمية بمختلف أبعادها وبالقضايا المتعلقة بها، نظراً لما قد يسهم به في تحسين الممارسات التربوية المختلفة، وإلقاء الضوء على العديد من القضايا والظواهر التربوية، وتقديم الحلول للعديد من المشكلات التي تواجه النظام التربوي والمساعدة في اتخاذ القرارات من أجل تطويره.

لا يختلف مفهوم البحث التربوي عن مفهوم البحث العلمي، لأن البحث التربوي يقوم على تطبيق المنهج العلمي، باعتبار أن التربية بظواهرها ومشكلاتها المتعددة مجالاً خصبا للبحث، فالبحث التربوي بحث علمي ينفذ في مجال التربية، بغية تحسين أساليبها والنهوض بها، لذا يقع البحث التربوي في المنظومة التعليمية موقع القلب من الجسد، وعلى ضوء نتائجه تبنى آليات وأساليب الإصلاح والتجديد التربوي، لمواجهة المتغيرات المعاصرة التي تجتاح العالم، حيث سعت دول العالم التي تتطلع إلى الرقى والتقدم إلى إعادة النظر في نظمها التعليمية من أجل الارتقاء بالتعليم وتحسين نوعية خريجيه، من خلال تفعيل البحث التربوي، والإفادة من نتائجه في تطوير الممارسة التربوية، باعتبار أن البحث التربوي منهجية علمية تسعى إلى إصلاح وتطوير التعليم.

وللبحث التربوي تعريفات عدة، نظرا لاتساع مجالاته وتعدد أنماطه وأساليبه، غير أنها تلتقى في هدف واحد هو تطوير العملية التربوية وإحداث تغييرات مرغوبة في الممارسة التربوية.

حيث يعرف البحث التربوي بأنه سعى منظم نحو الفهم، مدفوع بحاجة أو صعوبة محسوبة، وموجه نحو مشكلة تربوية معقدة يتجاوز الاهتمام بها الاهتمام الشخصي المباشر، ومعبر عنها في صيغة مشكلة (٣٦).

كما يعرف بأنه نشاط اجتماعي يقوم على مسلمات فلسفية وايديولوجية ينتج عنها بالضرورة توجه الباحث إلى فهم الممارسات التربوية داخل حجرة الدراسة، وهذه الرؤية لها أهمية حيوية في النشاط البحثي، فهي التي تحدد مجال وطبيعة العلاقات التي يشملها البحث، وهى أيضاً التي تحدد الطريقة التي ينظر الباحث من خلالها إلى مهمة التغيير في المدرسة ووجهة التغيير وحدوثه (٣٧).

ويعرف البحث التربوي جهود مخططة منظمة تستهدف حل المشكلات التربوية القائمة أو إضافة معرفة تربوية جديدة أو تبين أفضل الطرق لتطبيق الأفكار والنظريات في الميدان التربوي، والتي تعتمد على الأسلوب العلمي في التفكير (٣٨).

كما يعرف بأنه دراسة علمية تعتمد المنهج العلمي المعروف والأساليب الإحصائية الكمية والكيفية من أجل الوصول إلى حلول للعديد من المشكلات والقضايا التربوية (٣٩).

يتضح من التعريفات السابقة أن البحث التربوي باعتباره منهجية علمية يسعى دوماً إلى الإفادة من المنجزات العلمية الحديثة وربطها بالتربية، والتوصل إلى تطبيقات تربوية تفيد في تطوير الممارسات التربوية، وإرساء الأسس العلمية لصنع السياسات التعليمية، وصياغة قراراتها، وتقديم الأساليب والممارسات التربوية المثلى لتطبيقها، وإيجاد حلول علمية لما يعترض التطبيق من مشكلات وتحديات، لذا يمثل البحث التربوي ضرورة لا غنى عنها في مواجهة المشكلات التعليمية بطريقة علمية منهجية، لرفع كفاءة العملية التعليمية وتحقيق أهدافها المنشودة.

تأسيساً على ما تقدم يمكن تعريف البحث التربوي بأنه السعي المنظم لفهم الظاهرة التربوية موضع الدراسة، واستجلاء العلاقات المتداخلة وتفسيرها، بهدف إثراء المعرفة التربوية، وتحديد وصياغة السياسة التعليمية، وإيجاد حلول علمية للمشكلات التي تواجه الممارسات التربوية وصولا إلى التطوير التربوي المنشود، بغية الإسهام الفعال فى استيعاب وإنتاج ونشر وتطبيق المعرفة التربوية التي تمثل متطلباً أساسياً للرؤية الإستراتيجية ٢٠٣٠م.

أهمية البحث التربوي:

تزداد أهمية البحث العلمي(التربوي) يوماً بعد يوم، حيث أصبح العالم في سباق محموم للوصول بطريقة منظمة إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي يمكن أن تسهم في حل المشكلات التي تواجه الإنسان، وتضمن له التميز والتقدم؛ ليواكب تطور العصر ومتطلباته، فالبحث العلمي يعد ركناً أساسياً من أركان المعرفة الإنسانية في ميادينها المختلفة.

ويحظى البحث التربوي بأهمية خاصة باعتباره يستهدف الوصول إلى الصورة المثلى لتربية الفرد الذي يشكل رأس المال الفكري في مجتمع المعرفة، من خلال ما يضطلع به البحث التربوي من تطوير للممارسات التربوية، بما يكفل اكتساب المعرفة وإنتاجها وتوظيفها، فيؤدى البحث التربوي دوراً مهماً في إقامة مجتمع المعرفة، باعتباره وسيلة أساسية لتطوير أساليب التربية والنهوض بمستواها وزيادة كفاءتها، وصياغة وتوجيه السياسة التعليمية وتحديد مساراتها ودعم كافة القرارات التربوية المتعلقة بها، والتوصل إلى معارف تربوية جديدة تفي بمتطلبات التجديد التربوي المستمر.

وفى هذا السياق يرى كيرنز (**Kearns 2004**) أن ثمة حاجة ملحة ومتزايدة فى مجتمع المعرفة لإيجاد دور فعال للبحث التربوي في دعم وإصلاح التعليم للتكيف مع الظروف والضغوط

في البيئة الجديدة، ومواجهة التأثير المتزايد للمعلومات والتكنولوجيا، وتصاعد وتيرة التغيير في كثير من جوانب الحياة في مجتمع المعرفة (٤٠).

لذا يتضح أن البحث التربوي يُعد أحد الأدوات اللازمة لمواجهة المطالب المتجددة لمنظومة التعليم ، سواء من حيث تقديم معالجة علمية موضوعية للمشكلات و القضايا ، أم من حيث صوغ الحلول والقرارات التي يقود تبنيها نحو تطوير الأداء التربوي عموما ، و ضمان القوة والفاعلية للمؤسسة التعليمية في ظل عالم يتجه بقوة نحو الإبداع ، و تصنيع المعرفة باعتبارها وقود النهضة الحديثة ، ووسيلة أساسية للانضمام إلى مجتمعات المعرفة ، فالمنظومة التعليمية في أي بلد لا يمكنها أن تستقيم و تنجح في أداء دورها كقاطرة للتنمية ، وركيزة أساسية في البناء الحضاري إلا إذا تمتع البحث التربوي بدور في تدبير وتوجيه السياسة التعليمية الخاصة بها ، ورصد العوائق والمشكلات التي تحد من فاعلية المخططات والمشاريع التربوية ، سواء كانت هذه المعوقات داخلية ناشئة عن خلل في التصورات ، أو خارجية منبثقة عن تفاعل المؤسسة مع محيطها الاجتماعي و الاقتصادي.

وظائف البحث التربوي :

تتمثل وظائف البحث التربوي في الآتي [٤١]:

- يساعد القيادات التربوية على إصدار القرارات في ضوء ما تقدمه لهم من نتائج مدروسة.
- توجيه المعلمين توجيهًا علميًا.
- توفير المعرفة العلمية التي تساعد على تحقيق الأهداف التربوية.
- يساعد البحث التربوي المؤسسات التربوية وأساتذة الجامعات على التعرف على السلوك البشري لطلابهم.
- يساعد الآباء على التعرف على شخصيات أبناءهم خلال مراحل نموهم المختلفة.

التحديات التي تواجه البحث التربوي :

يواجه البحث التربوي العديد من التحديات التي تؤثر على تحقيق أهدافه، وتضعف من إسهاماته في بناء مجتمع المعرفة، فإذا كان يتوقع من البحث التربوي أن يكون دائماً القوى المحركة للسياسة التعليمية والقرارات المتصلة بها، والمصدر الرئيس للمعرفة التربوية في مجتمع المعرفة، غير أن ثمة ضعف واضح في الارتباط بين نتائج البحث التربوي وصنع السياسة التعليمية ، وذلك يتمثل في وجود فجوة عميقة بين عملية صنع السياسة التعليمية ونتائج البحث التربوي، وطغيان الطابع السياسي في بناء السياسة التعليمية واتخاذ قراراتها بغض النظر عما إذا كانت نتائج البحوث التربوية تتفق أو تختلف مع تلك التوجهات (٤٢).

وفى هذا السياق يشير محمد سكران إلى أن البحث التربوي في البلدان العربية يعانى من أزمة حقيقية نتيجة العديد من التحديات التي تواجهه ومنها تحديات تتصل بالباحث التربوي، وتحديات تتصل بالجامعات ، وتحديات تتصل بميدان البحث، وتحديات تتصل بالسياسات البحثية الموجهة للبحث العلمي (٤٣).

كما يمكن رصد التحديات التي تواجه البحث التربوي في أنها تتمثل في (٤٤):

- وجود خلل واضح بين العرض والطلب، فكثيراً ما يلجأ التنفيذيون في مجال التعليم إلى الاعتماد على خبراتهم أو على ضغوط سياسية إلى اتخاذ قرارات أو حل مشكلات دون طلب على البحوث التربوية.
- التغيرات الكبرى التي حدثت في الفكر التربوي كجزء من الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، والتي تتطلب المراجعة لكثير من قضايا المنظومة التعليمية، وتصحيح وضع التعليم ومخرجاته في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل، وتقتضى هذه المسئولية إعداد خرائط بحثية، يشارك فيها كل من طرفي العرض والطلب، واعتبار المشروعات البحثية ذات أولية رئيسية في التطوير التربوي.
- قلة التنوع في مجال البحوث التربوية، فما زالت موضوعات البحوث تقليدية، بعيدة عن معالجة الجوانب الاستراتيجية في أبعاد المنظومة التعليمية، واقتحام ميادين جديدة مثل التمويل، والإدارة الحديثة، والتفاعلات في داخل المجتمع المدرسي، وفى علاقة المنظومة التعليمية بالسلطة السياسية وبغيرها من العلاقات المنظومية، ومن ثم اتساع مجالات البحوث التربوية بحيث لا تقتصر على مجرد المشكلات التقليدية.

هذه التحديات التي تواجه البحث التربوي، تؤثر بطبيعة الحال على مخرجاته، وتؤدى إلى ضعف التفاعل بينه وبين النظام التعليمي، مما ترتب عليه ضعف تأثير نتائج البحوث على واقع الممارسات التربوية، ووجود انفصام بين النظرية والتطبيق في مجال البحث التربوي.

العلاقة بين البحث التربوي والتنمية المستدامة:

يجب أن ترتبط البرامج البحثية بالسعي لتحقيق الاستدامة ؛ لأن من أهداف التعليم العالي اكتشاف أدوات جديدة للتعامل مع عديد من المشكلات الخطيرة في المجتمع مثل التلوث، تغير المناخ، الطاقة، التنوع البيولوجي، الحفاظ على البيئة، حيث إن من مسئوليات مؤسسات التعليم العالي تطوير أساليب جديدة لتوضيح الاستدامة للجميع فالاستدامة مفهوم يجمع بين عدة تخصصات مختلفة . لذا فإن دور التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة في مختلف المؤسسات التعليمية مهم جدا وينبغي أن يركز على الأهداف التالية (٤٥):

١. التعرف على دراسات الحالة المتميزة في مؤسسات التعليم العالي ومتابعتها.

٢ – بناء رؤية واضحة للتعليم والبحث في التعليم العالي من أجل التنمية المستدامة.

٣– تثقيف صانعي القرار والطلبة حول الجوانب المهمة للتنمية الحالية.

٤ – نشر المعرفة عن المسارات البديلة للتنمية المستدامة من خلال التعليم العالي.

لذا تتطلب عملية الإصلاح والتطوير التربوي ضرورة الاهتمام بالبحث العلمي التربوي وإجراء مزيد من البحوث التربوية لاكتشاف العوائق والمشكلات التي تحول دون عملية التطوير التربوي ومواكبة المتغيرات العالمية مما يستدعي سلوك البحث العلمي التربوي الذي يعد أداة للتطوير والإصلاح التربوي.

ويذكر روجرز **(Rogers 2003, 67)** أن ربط البحث التربوي بواقع الممارسات التربوية يكون من خلال ثلاثة أشكال، يتم من خلالها التفاعل بين الباحثين،وصناع السياسة التعليمية ،والممارسين لها هي: إنتاج المعرفة التربوية التقليدية من خلال البحوث الأساسية، والإصلاح والتجديد للواقع التربوي من خلال البحوث التطبيقية، والبحوث التربوية الموجهة نحو المستخدم **User-Oriented Research** والتي تركز على موضوعات وقضايا تربوية محددة، يطلبها القائمون على العملية التعليمية (٤٦).

حيث تعمل البحوث التربوية على تحقيق المساواة الاجتماعية من خلال إدخال التعليم لمعالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية من أجل إعادة بناء التعليم والمجتمع ككل لتحقيق العدالة الاجتماعية(٤٧).

إجراءات الدراسة التحليلية :

بعد تحديد الإطار المفاهيمى لاستراتيجية التنمية المستدامة،والبحث التربوي وتوضيح العلاقة بينهما، تسعى الدراسة للكشف عن البحوث التربوية فى أصول التربية(رسائل الماجستير والدكتوراه) فى الفترة من ٢٠٠١–٢٠١٦م التى تغطي أهداف الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠م، لذا تهتم هذه الخطوة بتحديد إجراءات الدراسة الميدانية من حيث الأهداف الاجرائية للتحليل، وعينة الدراسة وأدواتها (الأسلوب تحليل المضمون) وذلك على النحو التالي:

هدف الدارسة التحليلية:

الكشف عن مدى تغطية البحوث التربوية التى أجريت فى الفترة من ٢٠٠١–٢٠١٦م لأهداف الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠م .

٢–عينة الدراسة:

تقتصر عينة الدراسة على الرسائل التربوية (الماجستير والدكتوراه) فى أصول التربية التى أجريت فى الفترة من ٢٠٠١–٢٠١٦م ، وبلغ عددها (١١٨٤) رسالة ماجستير ودكتوراه.

٣–تحليل المضمون :

تحليل أهداف رسائل الماجستير والدكتوراه (أصول التربية)،وتحليل أهداف الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠م ربطها بهذه البحوث.

والجداول التالية توضح البحوث التى تم إجرائها ومدى ارتباط هذه البحوث بأهداف الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠م .

جدول(١)

البحوث التى تم إجرائها فى محور التنمية الاقتصادية .

	م	الهدف	البحوث التي تم إجرائها	النسبة المئوية
أولا: محور التنمية الاقتصادية	١	تصبح نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٥%	٢	8%
	٢	تحقيق نمو متوازن إقليميًا.	٢	8%
	٣	زيادة مشاركة المرأة فى قوة العمل.	١٧	68%
	٤	زيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دوليًا.	٢	8%
	٥	مساهمة أكبر في الاقتصاد العالمي.	٢	8%
	٦	لا تزيد نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عن ٥٠%	صفر	0%
	٧	الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم ما بين ٣%، ٥%	صفر	0%
	٨	– تحقيق الاقتصاد معدل نمو ٧% في المتوسط.	صفر	0%
	٩	زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٧٠%.	صفر	0%
	١٠	زيادة مساهمة الصادرات نحو ٢٥% من معدل النمو.	صفر	0%
	١١	زيادة المكون المحلي في المحتوى الصناعي	صفر	0%
	١٢	يصل صافي الميزان التجاري فى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤%	صفر	0%
	١٣	مصر ضمن أفضل ١٠ دول فى مجال الإصلاح الاقتصادي	صفر	0%
	١٤	مصر ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال ١٠ سنوات.	صفر	0%
	١٥	خفض معدل البطالة ليصل ٥%	صفر	0%
	١٦	مضاعفة معدلات الإنتاجية.	صفر	0%
	١٧	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي يصل إلى ٧,٨ ألف دولار سنوياً	صفر	0%
		نسبة المحور ككل	٢٥	١١و٢%

يتضح من الجدول السابق أن الأبحاث التى أجريت فى مجال التنمية الاقتصادية بلغت ٢٥ بحثا بنسبة ١١و٢% من إجمالى العينة ككل واحتل هدف زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل المرتبة الأولى بالنسبة لعدد البحوث التى أجريت وجاء فى المرتبة الثانية الأهداف (تحقيق نمو متوازن إقليميًا، وزيادة درجة تنافسية الاقتصاد المصري دوليا،ومساهمة أكبر في الاقتصاد العالمي ،وتصبح نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود ٥%)،بينما بقية الأهداف لم تتناولها أى بحوث تربوية.

جدول(٢)

البحوث التى تم إجرائها فى محور الطاقة .

	م	الهدف	البحوث التي تم إجرائها	النسبة المئوية
ثانياً: محور الطاقة	١	تأمين موارد الطاقة	صفر	%0
	٢	زيادة الاعتماد على الموارد المحلية.	صفر	%0
	٣	خفض كثافة استهلاك الطاقة.	صفر	%0
	٤	زيادة المساهمة الفعلية الاقتصادية للقطاع من الدخل القومي.	صفر	%0
	٥	الحد من الأثر البيئي للقطاع	صفر	%0
		نسبة المحور ككل	صفر	%٠,٠٠

يتضح من الجدول السابق مجال الطاقة لم يجري فيه أى بحوث تربوية ترتبط بأهدافه، وهذا يدل على القصور وعدم اهتمام الباحثين بهذا المجال.

جدول رقم (٣)

البحوث التى تم إجرائها فى محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية

	م	الهدف	البحوث التي تم إجرائها	النسبة المئوية
ثالثاً: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية	١	تقويم الأثر التشريعي للقوانين التي تتقدم بها الحكومة على تحسين مستوى معيشة المواطنين وعلى تطوير مناخ الأعمال.	١	%١٠٠
	٢	إعادة تعريف الموظف العام وفصله عن باقي العاملين المدنيين بالدولة.	صفر	%0
	٣	– الوصول إلى ١٠٠% شيكات ومدفوعات إلكترونية بحلول ٢٠٢٠م. – زيادة عدد الخدمات المقدمة من القنوات الجديدة (الإنترنت – التليفون – مقدمي الخدمات....) لتصبح كافة الخدمات مقدمة إلكترونياً في ٢٠٢٠م.	صفر	%0
	٤	تطبيق نظام رقابي محكم بوضوح وشفافية وانصاف.	صفر	%0
	٥	رفع معدل النمو الاقتصادي إلى ٧% في المتوسط.	صفر	%0
		نسبة المحور ككل	١	%٠٨و

يتضح من الجدول السابق أن الأبحاث التى أجريت فى محور الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية جاءت بنسبة **٠٨و%**من إجمالى العينة ككل ،وهدف (تقويم الأثر التشريعي للقوانين التي تتقدم بها الحكومة على تحسين مستوى معيشة المواطنين وعلى تطوير مناخ الأعمال) أجري فيه بحث واحد فقط ،بينما بقية الأهداف لم تتناولها أى بحوث تربوية.

جدول رقم (٤)

البحوث التى تم إجرائها فى محور التعليم

	م	الهدف	البحوث التي تم إجراءها	النسبة المئوية
رابعا التعليم	١	إعادة هيكلة وصياغة نظام التعليم قبل الجامعي بهدف تحقيق الأهداف المرجوة وضمان تكامل السياسات والقرارات والقوانين والتشريعات المنظمة للتعليم وجميع الجوانب المرتبطة به.	٢٥٦	%33.12
	٢	تحسين القدرة التنافسية للمنظومة التعليمية.	١٤	%1.81
	٣	تجويد التعليم	٢	%0.26
	٤	إعداد المعلم	٣٦	%4.67
	٥	الصحافة والإعلام التربوي	٢٤	%3.1
	٦	الاستفادة من التكنولوجيا.	٩	%1.16
	٧	الاستفادة من الخبرات.	٤٧	%6.08
	٨	تعزيز التعلم مدى الحياة.	٢	%0.26
	٩	تكافؤ الفرص.	٤	%0.52
	١٠	محو الأمية الهجائية والرقمية وتعليم الكبار.	٤١	%5.30
	١١	خفض معدل التسرب من التعليم الأساسي.	٢	%0.26
	١٢	إتاحة رياض الأطفال وتمكين الأطفال– في المرحلة العمرية من ٥ إلى ٦ من مهارات التعلم المبكر اللازمة للجهوزية/ الاستعداد للمدرسة.	١١	%1.42
	١٣	رياض الأطفال.	١	%0.13
	١٤	تطوير نظم التقويم والامتحانات.	٧	%0.91
	١٥	الارتقاء بالتعليم الفني (ما قبل الجامعي).	٣٣	%4.27
	١٦	إتاحة التعليم لكل طفل في مصر (متوسط الزيادة السكانية المتوقعة ٢ مليون طفل في السنة).	٥	%0.65
	١٧	تدويل الجامعات المصرية (International Lization).	١	%0.13
	١٨	الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي.	١٢٥	%16.17
	١٩	تميز كفاءة المعلمين القادة التربويين.	٨٩	%11.51
	٢٠	إعادة هيكلة الموازنة وتعظيم الصرف على الجوانب النوعية في العملية التعليمية من أجل تحسين المخرجات.	١٤	%1.81
	٢١	إعادة الثقة بين المجتمع وإدارة التعليم في مصر.	١٨	%2.33
	٢٢	إصلاح البنية التشريعية للمنظومة.	٣	%0.39
	٢٣	تميز عالمي في صناعة المناهج والوسائل التعليمية.	١٠	%1.29

	م	الهدف	البحوث التي تم إجراءها	النسبة المئوية
	٢٤	تمكين الطلاب من المهارات اللغوية.	١	%0.13
	٢٥	تمكين الطلاب من مهارات الرياضيات والعلوم وتكنولوجيا المعلومات.	١	%0.13
	٢٦	تمكين الطلاب من المهارات الحياتية وخاصة مهارات القرن الواحد والعشرين.	٣	%0.39
	٢٧	تمكين الطلاب من التعليم من أجل المواطنة واحترام التعددية والعمل التطوعي والمسئولية المجتمعية.	٧	%0.91
	٢٨	تمكين الطلاب من التعليم من أجل التنمية المستدامة.	٣	%0.39
	٢٩	التميز المدرسي في الرياضة العالمية	٤	%0.52
	٣٠	– تعزيز التعليم مدى الحياة.	صفر	%0
	٣١	خفض معدل التسرب من التعليم الأساسي	صفر	%0
	٣٢	إصلاح البنية التشريعية للمنظومة.	صفر	%0
	٣٣	تمكين الطلاب من المهارات اللغوية	صفر	%0
	٣٤	تمكين الطلاب من مهارات الرياضيات والعلوم وتكنولوجيا المعلومات.	صفر	%0
		نسبة المحور ككل	٧٧٣	٢٩و٦٥%

يتضح من الجدول السابق أن الأبحاث التى أجريت فى محور التعليم جاءت بنسبة ٢٩و٦٥% من إجمالى العينة ككل ،واحتل الهدف (إعادة هيكلة وصياغة نظام التعليم قبل الجامعي بهدف تحقيق الأهداف المرجوة وضمان تكامل السياسات والقرارات والقوانين والتشريعات المنظمة للتعليم وجميع الجوانب المرتبطة به) المرتبة الأولى بنسبة ١٢و٣٣ % وجاء الهدف (الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي) فى المرتبة الثانية بنسبة ١٧و١٦% ،بينما احتلت الأهداف (تعزيز التعليم مدى الحياة،و خفض معدل التسرب من التعليم الأساسي،و إصلاح البنية التشريعية للمنظومة،و تمكين الطلاب من المهارات اللغوية،و تمكين الطلاب من مهارات الرياضيات والعلوم وتكنولوجيا المعلومات) المرتبة الأخيرة.

جدول رقم (٥)

البحوث التى تم إجرائها فى محور الثقافة

	م	الهدف	البحوث التي تم	النسبة المئوية

			اجراءها	
خامساً: الثقافة	١	بناء توافق مجتمعي حول منظومة القيم المحورية الإيجابية في المجتمع المصري	١١	%3.75
	٢	تحديد مشكلات تنمية القيم	٤	%1.37
	٣	العولمة	٣	%1.02
	٤	تفعيل منظومة القيم الإيجابية في كافة مؤسسات الدولة والمجتمع، وثقافة المجتمع.	١٢٠	%40.96
	٥	الأنشطة الثقافية	٣	%1.02
	٦	تفعيل منظومة القيم الإيجابية في الخطاب الديني والتربوي.	٢٠	%6.83
	٧	التغير الاجتماعي	١	%0.34
	٨	إتاحة الخدمات الثقافية والفنية لكافة فئات المجتمع دون تمييز.	١٦	%5.46
	٩	تحليل القيم	١	%0.34
	١٠	تمكين كافة الفئات الاجتماعية من الحق من الوصول إلى المعرفة وضمان حرية تداولها.	٨	%2.73
	١١	اكتشاف ورعاية الموهبين والنابغين في كافة المجالات الثقافية والعلمية والفكرية والفنية.	٧	%2.39
	١٢	انفتاح الثقافة المصرية على العالم.	١٠	%3.41
	١٣	التنشئة السياسية والاجتماعية.	١٦	5.46
	١٤	الانتماء	١٢	%4.10
	١٥	إدماج التراث الثقافي المصري في المنظومة الثقافية للدولة.	٣٦	%12.29
	١٦	بناء آليات لتعزيز حرية التفكير والاعتقاد والابداع.	٨	%2.73
	١٧	تعزيز الاهتمام بالثقافة الداعمة للتنمية المستدامة وتأكيد قوة مصر الداعمة.	١٠	%3.41
	١٨	إعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الثقافية.	٤	%1.37
	١٩	بناء منظومة معلوماتية دقيقة وشاملة عن الواقع الثقافي المصري الراهن.	٣	%1.02
	٢٠	بناء منظومة معلوماتية دقيقة وشاملة عن الواقع الثقافي المصري الراهن.	صفر	%0
	٢١	الاحتكاك بالثقافات المتنوعة في ظل تحديات العولمة.	صفر	%0
	٢٢	الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع المصري.	صفر	%0
		نسبة المحور ككل	٢٩٣	%٧٥و٢٤

يتضح من الجدول السابق أن الأبحاث التى أجريت فى محور الثقافة جاءت بنسبة ٧٥و٢٤% من إجمالى العينة ككل ،واحتل الهدف (تفعيل منظومة القيم الإيجابية في كافة مؤسسات الدولة والمجتمع، وثقافة المجتمع) المرتبة الأولى بنسبة 40.96% وجاء الهدف (إدماج التراث الثقافي المصري في المنظومة الثقافية للدولة) فى المرتبة الثانية بنسبة 12.29% ،بينما جاءت الأهداف (بناء منظومة معلوماتية دقيقة وشاملة عن الواقع الثقافي المصري الراهن،

الاحتكاك بالثقافات المتنوعة في ظل تحديات العولمة، **الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع المصري)** فى المرتبة الأخيرة.

جدول رقم (٦)

البحوث التى تم إجرائها فى محور العدالة الاجتماعية

	م	الهدف	البحوث التي تم إجراءها	النسبة المئوية
سادساً: العدالة الإجتماعية	١	مصر من أفضل ٣٠ دولة في ترتيب مؤشر التنمية البشرية.	١	%5.26
	٢	مصر من أفضل ٣٠ دولة في معدل تحسن المساواة بين الجنسين خلال الفترة من ٢٠١٥_٢٠٣٠م	١	%5.26
	٣	مصر من أفضل ٣٠ دولة على مستوى سعادة المواطنين.	٥	%26.32
	٤	زيادة معدلات التوظيف في قطاع العمل الرسمي.	٢	%10.53
	٥	زيادة نسبة الطلاب المقيمين في المناطق الفقيرة وملتحقين بمدارس نموذجية/ ذكية حاصلة على شهادة جودة التعليم.	٣	%15.79
	٦	توفير الاحتياجات الأساسية للأسر التي تعيش في فقر مدقع.	١	%5.26
	٧	توفير الرعاية الصحية للفئات الأولى بالرعاية.	١	%5.26
	٨	حماية ذوي الاحتياجات الخاصة.	٤	%21.05
	٩	القضاء على الفجوات بين المحافظات في نسب التوظيف، وفي الحصول على الخدمات الصحية، والتعليمية، ونسب مشاركة المرأة في سوق العمل.	١	%5.26
	١٠	زيادة نسبة الفقراء ومحدودي الدخل الذين لديهم عمل لائق.	صفر	%0
	١١	زيادة نسبة الفقراء في محدودي الدخل الذين لديهم عمل كل الوقت.	صفر	%0
	١٢	زيادة نسبة النساء اللاتي لديهن عمل دائمة في قطاع العمل الرسمي بنحو ٣٠%	صفر	%0
	١٣	نسبة النساء اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي.	صفر	%0
	١٤	انخفاض معدلات الزواج المبكر، وزواج الأطفال.	صفر	%0
	١٥	مصر ضمن ٥٠ دولة في مجال كفاءة سوق العمل.	صفر	%0
	١٦	زيادة نسبة تلاميذ المرحلة الإعدادية الذين يجيدون استخدام الحاسوب " بناء على اختبار مقنن"	صفر	%0
	١٧	تحسين جودة التعليم في المناطق الفقيرة والنائية.	صفر	%0
		نسبة المحور ككل	١٩	%١و٦٠

يتضح من الجدول السابق أن الأبحاث التى أجريت فى محور العدالة الاجتماعية جاءت بنسبة ١و٦٠% من إجمالى العينة ككل ،واحتل الهدف (مصر من أفضل ٣٠ دولة على مستوى سعادة المواطنين.) المرتبة الأولى بنسبة5.26. ،بينما جاءت الأهداف (زيادة نسبة الفقراء ومحدودي الدخل الذين لديهم عمل لائق،و زيادة نسبة الفقراء في محدودي الدخل الذين لديهم عمل كل الوقت،و زيادة نسبة النساء اللاتي لديهن عمل دائمة في قطاع العمل الرسمي

بنحو ٣٠%،و نسبة النساء اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي،و مصر ضمن ٥٠ دولة في مجال كفاءة سوق العمل،و زيادة نسبة تلاميذ المرحلة الإعدادية الذين يجيدون استخدام الحاسوب " بناء على اختبار مقنن،و تحسين جودة التعليم في المناطق الفقيرة والنائية) فى المرتبة الأخيرة.

جدول رقم (٧)

البحوث التى تم إجرائها فى محور البيئة

	م	الهدف	البحوث التي تم إجراءها	النسبة المئوية
سابعاً: البيئة	١	وقف تدهور عناصر البيئة (المياه والهواء والأرض)	٥	62.50
	٢	توفير آليات تمكينية وزيادة الوعي البيئي بمفاهيم صون التنوع البيولوجي.	٣	37.50
	٣	خفض معدلات انبعاثات الملوثات والالتزام بالمعايير الوطنية.	صفر	%0
	٤	القدرة على تبؤ مراكز بيئية متقدمة طبقاً للمعايير العالمية والإقليمية لتركيز الملوثات في عناصر البيئة.	صفر	%0
	٥	الحفاظ على التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.	صفر	%0
	٦	إقامة منظومة صناعية مستدامة.	صفر	%0
	٧	إقامة منظومة زراعية مستدامة.	صفر	%0
	٨	تطبيق نظام للعمارة الخضراء.	صفر	%0
	٩	صيانة الموارد الطبيعية	صفر	%0
	١٠	استخدامات الموارد الطبيعية والجنينية ليتم إداراتها بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة.	صفر	%0
	١١	تعظيم العوائد الاقتصادية لخدمات التنوع البيولوجي والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخداماتها.	صفر	%0
	١٢	إطار لا مركزي لحوكمة إدارة المخلفات يضم جميع أطراف المنظومة ويفرز قدرات بشرية عالية ويوفر المعلومات بدقة وشفافية.	صفر	%0
	١٣	استدامة إدارة منظومة المخلفات مالياً.	صفر	%0
		نسبة المحور ككل	٨	٦٨و%

يتضح من الجدول السابق أن محور البئة جاء بنسبة ٦٨و% بالنسبة للعينة ككل،وجاء الهدف (وقف تدهور عناصر البيئة (المياه والهواء والأرض) فى المرتبة الأولى ،وجاء الهدف (توفير آليات تمكينية وزيادة الوعي البيئي بمفاهيم صون التنوع البيولوجي) فى المرتبة الثانية ،بينما جاءت الأهداف الباقية للمحور فى المرتبة الأخيرة.

جدول رقم (٨)

البحوث التى تم إجرائها فى محور السياسة الداخلية

	م	الهدف	البحوث التي تم إجراءها	النسبة المئوية
ثامناً: السياسة الداخلية	١	إقامة مجتمع مدني حر يتميز باحترام مبدأ المواطنة كضمان للحكم الرشيد وقادر على إثراء التنوع بداخله.	٤	%50.00
	٢	دعم وتمكين الأحزاب السياسية وحريات العمل العام والحريات السياسية باعتبارها ضمانة للديمقراطية.	٣	%37.50
	٣	تفعيل قدرة النظام السياسي ومؤسساته على التفاعل الإيجابي ومواكبة التطورات العالمية.	١	%12.50
	٤	تداول ديمقراطي سليم للسلطة.	صفر	%0
	٥	تقوية دور المؤسسات التنفيذية والعمل على إثراء العمل المؤسسي كوسيلة لتنمية الدولة الوطنية.	صفر	%0
	٦	دعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي في صنع واتخاذ القرار.	صفر	%0
	٧	إنهاء الاستقطاب المجتمعي والسياسي والعمل على دمج التزمت بقواعد اللعبة السياسية.	صفر	%0
	٨	مؤسسات التنشئة الاجتماعية بما يعمل على خلق مجتمع حر تعددي.	صفر	%0
	٩	تطوير واصلاح منظومة العدالة.	صفر	%0
	١٠	تحقيق العدالة الناجزة مع جذب أفضل الطلاب إلى كليات الحقوق.	صفر	%0
		نسبة المحور ككل	٨	٦٨و%

يتضح من الجدول السابق أن محور البئة جاء بنسبة ٦٨و% بالنسبة للعينة ككل،وجاء الهدف (إقامة مجتمع مدني حر يتميز باحترام مبدأ المواطنة كضمان للحكم الرشيد وقادر على إثراء التنوع بداخله) فى المرتبة الأولى ،وجاء الهدف (دعم وتمكين الأحزاب السياسية وحريات العمل العام والحريات السياسية باعتبارها ضمانة للديمقراطية) فى المرتبة الثانية ،وجاء الهدف (تفعيل قدرة النظام السياسي ومؤسساته على التفاعل الإيجابي ومواكبة التطورات العالمية) فى المرتبة الثالثة ،بينما جاءت الأهداف الباقية للمحور فى المرتبة الأخيرة.

جدول رقم (٩)

البحوث التى تم إجرائها فى محور الأمن القومي والسياسة الخارجية

	م	الهدف	البحوث التي تم إجراءها	النسبة المئوية

تاسعاً: الأمن القومي والسياسة الخارجية.	١	تطوير منظومة حديثة ومنضبطة بقطاعات السجون طبقاً للقوانين ومواثيق حقوق الإنسان الدولية.	١	%١٠٠
	٢	بناء هيكل دفاعي للمنظومة الأمنية بكامل أجهزتها.	صفر	%0
	٣	استحداث نظم واجراءات عمل داخلية بمعايير عالمية SOPS .	صفر	%0
	٤	تطوير نظم مراقبة ومتابعة إدارية وحكومية معيارية للأجهزة الأمنية.	صفر	%0
	٥	إنشاء مراكز تواصل للمشاركة المجتمعية الأمنية.	صفر	%0
	٦	عقد حملات دورية للتوعية والتثقيف الأمني والحقوق والواجبات.	صفر	%0
	٧	وضع استراتيجية معلنة لاختيار العناصر الأمنية بشفافية قياسية.	صفر	%0
	٨	وضع خطط تدريب سنوية بكل جهاز أمني لعناصره الأمنية.	صفر	%0
	٩	وضع نظم متابعة ومراقبة للتأكد من نزاهة العناصر الأمنية.	صفر	%0
	١٠	وضع استراتيجية للسياسة الإعلامية للقضايا الأمنية.	صفر	%0
	١١	وضع القوانين والتشريعات ذات الصلة الأمنية واجراءات تحديثها.	صفر	%0
	١٢	استحداث منظومة تقنية فاعلة لكل جهاز أمني.	صفر	%0
	١٣	وضع استراتيجية للسياسة الأمنية خارج القطر المصري	صفر	%0
	١٤	جعل مصر محور الارتكاز الإقليمي في الشرق الأوسط.	صفر	%0
	١٥	تطوير مؤسسة الخارجية وتمكينها من الاضطلاع بدورها كحلقة وصل بين مصر والعالم الخارجي.	صفر	%0
	١٦	تعزيز مفهوم الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الأمنية والاستراتيجية.	صفر	%0
	١٧	وضع ميثاق شرف شرطي منضبط ذي معايير عالمية.	صفر	%0
	١٨	بناء وادماج منظومة الحقوق والواجبات ومبادئ القانون لدى المواطنين.	صفر	%0
	١٩	استحداث نظام تقاضي شفاف وناجز لأصحاب الشكاوى والمتضررين.	صفر	%0
	٢٠	التفاعل الإيجابي مع منظمات المجتمع المدني بما يسمح بتحقيق مصالح مصر الخارجية.	صفر	%0
	٢١	التحرك دولياً واقليمياً من خلال محاور ارتكاز دولية واقليمية.	صفر	%0
	٢٢	إيجاد ظهير قوي من الدول متشابهة الفكر مع مصر.	صفر	%0
	٢٣	إنشاء جهة ولاية تشغيلية لإدارة الكوارث.	صفر	%0
		نسبة المحور ككل	١	%٠٨و

يتضح من الجدول السابق أن هدف واحد تم إجراء بحوث فيه وهو(تطوير منظومة حديثة ومنضبطة بقطاعات السجون طبقاً للقوانين ومواثيق حقوق الإنسان الدولية.)بينما بقية الأهداف لم تفعل.

جدول (١٠)

البحوث التى تم إجرائها فى محور الابتكار والمعرفة والبحث العلمي

	م	الهدف	البحوث التي تم إجراءها	النسبة المئوية

عاشراً: الابتكار والمعرفة والبحث العلمي.	١	زيادة نسبة مساهمة اقتصاد المعرفة في الناتج القومي الإجمالي.	١٠	%20.00
	٢	زيادة مستوى المشاركة في البحث العلمي.	٥	%10.00
	٣	النهوض بالبحث العلمي.	١٤	%28.00
	٤	حماية الملكية الفكرية.	١	%2.00
	٥	زيادة نسبة الناتج القومي المخصصة لتمويل أنشطة البحث العلمي.	١	%2.00
	٦	رفع مستوى مصر دوليا في مجال الابتكار.	١	%2.00
	٧	رفع كفاءة استخدام الحكومة للتكنولوجيا الحديثة.	١	%2.00
	٨	إرساء ثقافة البحث في مجال سياسات العلوم التكنولوجيا والاستشراف المستقبلي.	٢	%4.00
	٩	مؤسسات بحث علمي ذات أهداف محددة وواضحة وثابتة.	١٣	%26.00
	١٠	إعادة هيكلة المؤسسات والكيانات المختصة بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار لتحديد الرؤى والأهداف بشكل يضمن عدم وجود تضارب أو تداخل في هذه الأهداف.	١	%2.00
	١١	ربط استراتيجيات المراكز البحثية والجامعات بالاستراتيجية القومية.	١	%2.00
	١٢	زيادة عدد براءات الاختراع المحلية المسجلة محلياً ودولياً.	صفر	%0
	١٣	ربط ميزانية المراكز والمؤسسات البحثية والجامعات بالأداء.	صفر	%0
	١٤	قوانين وتشريعات لحماية الملكية الفكرية.	صفر	%0
	١٥	قوانين وتشريعات لتنظيم العلوم والتكنولوجيا والابتكار (بما في ذلك نقل التكنولوجيا).	صفر	%0
	١٦	قانون تنظيم الجامعات للتحفيز على البحث العلمي.	صفر	%0
	١٧	ربط استراتيجيات المراكز البحثية والجامعات بالاستراتيجية القومية.	صفر	%0
		نسبة المحور ككل	٥٠	٢٢و٤%

يتضح من الجدول السابق أن الأبحاث التى أجريت فى محور **الابتكار والمعرفة والبحث العلمي** جاءت بنسبة ٢٢و٤% من إجمالى العينة ككل ،واحتل الهدف (النهوض بالبحث العلمي) المرتبة الأولى،وجاء الهدف (مؤسسات بحث علمي ذات أهداف محددة وواضحة وثابتة) فى المرتبة الثانية،وجاءت مجموعة من الأهداف فى المرتبة الأخيرة منها (ربط ميزانية المراكز والمؤسسات البحثية والجامعات بالأداء،و ربط استراتيجيات المراكز البحثية والجامعات بالاستراتيجية القومية).

جدول (١١)

البحوث التى تم إجرائها فى محور الصحة

	م	الهدف	عدد البحوث التي تم إجراءها	النسبة المئوية

حادي عشر: الصحة.	١	تمديد سنوات الحياة الصحية بحيث يمكن للجميع التمتع بحالة من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية (حتى سن التاسعة والسبعون).	٥	%١٠٠
	٢	خفض معدل وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال تحت سن خمس سنوات بنسبة ٥٠%.	صفر	%0
	٣	خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٦٠%.	صفر	%0
	٤	خفض التفاوت الملحوظ في النتائج الصحية إلى النصف.	صفر	%0
	٥	أن تكون صحة السكان قوة دافعة للنمو الاقتصادية.	صفر	%0
	٦	إنهاء جميع أشكال سوء التغذية في مصر وتلبية الاحتياجات الغذائية للفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر.	صفر	%0
	٧	خفض العبء المالي الناتج عن الانفاق الشخصي المباشر على الخدمات الصحية.	صفر	%0
	٨	تحقيق وصول منصف إلى كافة المواطنين إلى ٨٠% التدخلات الصحية اللازمة لهم.	صفر	%0
	٩	ضمان توافر الأدوية الأساسية والمستلزمات والتجهيزات الطبية.	صفر	%0
	١٠	تغطية جميع المصريين بآليات تأمين صحي رسمية والتأمين الصحي الخاص يتضمن الخدمات اللازمة مع ضمان الإنصاف والتدرج في تمويل الرعاية الصحية.	صفر	%0
	١١	الدخول في شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص والأهلي بما في ذلك التعاقد على الخدمات والتثقيف الصحي للمواطنين.	صفر	%0
	١٢	تحسين توظيف وتطوير وتدريب واستبقاء القوى العاملة في مجال الصحة والأخرى التنظيمية الحاكمة لها.	صفر	%0
	١٣	إعادة توجيه التمويل إلى التدخلات عالية المردود والأقل تكلفة.	صفر	%0
	١٤	تطوير آليات الدفع لمقدمي الخدمات من أجل تعزيز الكفاءة والإنتاجية.	صفر	%0
	١٥	خفض ثلث الوفيات المبكرة التي تنتج عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة.	صفر	%0
	١٦	خفض استخدام التبغ بين الأشخاص من ١٥ سنة وأكثر إلى أقل من ٢٠%.	صفر	%0
	١٧	القضاء على ظاهرة الإدمان.	صفر	%0
	١٨	تعزيز آليات الترصيد والتأهب للأوبئة والأمراض السارية الحالية والمستجدة والاستجابة لتعليمات اللوائح الصحية الدولية.	صفر	%0
	١٩	الاستخدام الرشيد للأدوية والحد من عوامل المقاومة للمضادات الحيوية والمخاطر المسببة لها.	صفر	%0
	٢٠	ضمان تلبية احتياجات جميع النساء من خدمات تنظيم الأسرة.	صفر	%0
	٢١	التغطية الكاملة بخدمات رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة.	صفر	%0
		نسبة المحور ككل	٥	%٤٢و

يتضح من الجدول السابق أن الأبحاث التى أجريت فى محور **الصحة** جاءت بنسبة ٤٢و% من إجمالى العينة ككل ،واحتل الهدف (تمديد سنوات الحياة الصحية بحيث يمكن للجميع التمتع بحالة من الرفاهية البدنية والعقلية والاجتماعية (حتى سن التاسعة والسبعون) المرتبة الأولى،وجاءت باقى الأهداف فى المرتبة الأخيرة.

جدول (١٢)

البحوث التى تم إجرائها فى محور التنمية العمرانية

	م	الهدف	عدد البحوث التي تم إجراءها	النسبة المئوية
ثانى عشر: التنمية العمرانية.	١	وضع خريطة قومية تجسد رؤية قومية مستقبلية لمصر تتبناها الدولة بغض النظر عن أي اتجاه سياسي بعينه.	١	%١٠٠
	٢	وضع خريطة قومية تجسد رؤية قومية مستقبلية لمصر تتبناها الدولة بغض النظر عن أي اتجاه سياسي بعينه.	صفر	%0
	٣	وضع رؤية إقليمية ومحلية لكل إقليم ومدينة مرتبطة بالرؤية القومية، تسعى لتنمية المناطق العمرانية القائمة.	صفر	%0
	٤	إعادة تقسيم الأقاليم والمحافظات لتتناسب مع الرؤية المستقبلية.	صفر	%0
	٥	إعادة توزيع السكان على مساحة الأرض	صفر	%0
	٦	الوصول لحلول جذرية لتنمية المناطق العشوائية الصالحة للتنمية.	صفر	%0
		نسبة المحور ككل	١	%٠٨و

يتضح من الجدول السابق أن الأبحاث التى أجريت فى محور **التنمية العمرانية** جاءت بنسبة ٠٨و% من إجمالى العينة ككل ،واحتل الهدف (وضع خريطة قومية تجسد رؤية قومية مستقبلية لمصر تتبناها الدولة بغض النظر عن أي اتجاه سياسي بعينه) المرتبة الأولى،وجاءت باقى الأهداف فى المرتبة الأخيرة.

ومن الجداول السابقة يتضح أن محور التعليم أكثر المجالات التى تم تغطيتها بالبحوث التربوية بنسبة ٢٩و٦٥% ،وجاء محور الثقافة فى المرتبة الثانية بنسبة ٧٥و٢٤%، وجاء محور الابتكار والبحث العلمى فى المرتبة الثالثة بنسبة ٢٢و٤%، بينما جاء محور الطاقة بنسبة صفر %.والأهداف التى لم تغطيها البحوث التربوية حوالى ١٣١ هدفا ،وسوف يقترح الباحث خريطة تربوية فى التصور المقترح تحقق هذه الأهداف.

المحور الرابع: التصور المقترح لمتطلبات الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠م في مجال البحث التربوي.

أ- السياق الفلسفي للتصور المقترح:

بعد قيام البحث بتحليل أهداف البحوث فى مجال أصول التربية فى الفترة من ٢٠٠١حتى ٢٠١٦م فى ضوء الرؤية الاستراتيجية لمصر ٢٠٣٠م حدد الباحث الأهداف التى غطتها

البحوث التربوية، بينما الأهداف التى لم تغطيها البحوث يقترح الباحث لها خريطة تربوية كما يلى :

	م	الهدف	المجال
أولا: محور التنمية الاقتصادية	١	لا تزيد نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالى عن ٥%	دور المؤسسات التربوية في التوعية بالمنتجات المحلية.
	٢	الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار بحيث يتراوح معدل التضخم ما بين ٣% ، ٥%	دور المؤسسات التربوية في التربية الاقتصادية لمواجهة ارتفاع الأسعار
	٣	– تحقيق الاقتصاد معدل نمو ٧% في المتوسط. – تحقيق نمو متوازن إقليميا.	دور المؤسسات التربوية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.
	٤	زيادة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالى إلى ٧٠%.	تجويد الخدمات المقدمة للمواطن المصري في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة.
	٥	زيادة مساهمة الصادرات نحو ٢٥% من معدل النمو.	دور الجامعة في إكساب الطلاب المهارات التى يحتاجها سوق العمل العالمى .
	٦	زيادة المكون المحلي في المحتوى الصناعي	معايير استخدام السلع المحلية في التصنيع ودور التعليم في تنميتها.
	٧	يصل صافي الميزان التجاري في الناتج المحلى الإجمالى إلى ٤%	إصلاح التعليم الفني التجاري في ضوء بعض المتغيرات المعاصرة.
	٨	مصر ضمن أفضل ١٠ دول في مجال الإصلاح الاقتصادي	دور التعليم في تحقيق التنمية الشاملة للمجتمع
	٩	مصر ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خلال ١٠ سنوات.	آليات دخول مصر دول (OECD) خلال ١٠ سنوات ودور التعليم الفني في تحقيق التنمية الاقتصادية لمصر.
	١٠	خفض معدل البطالة ليصل ٥%	دور التعليم المصرى فى خفض معدل البطالة.
	١١	مضاعفة معدلات الإنتاجية.	دور التعليم الفنى فى زيادة معدلات الإنتاج
	١٢	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الفعلي يصل إلى ٧,٨ ألف دولار سنوياً	دور التعليم في تحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.
ثانيا محور الطاقة	م	الهدف	المجال
	١	تامين موارد الطاقة	دور التربية فى تامين موارد الطاقة
	٢	زيادة الاعتماد على الموارد المحلية.	دور المؤسسات التربوية في تدريب الطلاب على الحفاظ على الموارد المحلية.
	٣	خفض كثافة استهلاك الطاقة.	دور التربية في ترشيد استهلاك الطاقة.
	٤	زيادة المساهمة الفعلية الاقتصادية للقطاع من الدخل القومى.	دور الجامعة في تفعيل الجانب الاقتصادي لقطاع الطاقة.
	٥	الحد من الأثر البيئي للقطاع	دور التربية في التوعية بالآثار البيئية لقطاع الطاقة.
ثالثاً: الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية	١	إعادة تعريف الموظف العام وفصله عن باقي العاملين المدنيين بالدولة.	الكفايات المهنية اللازمة للعاملين بمؤسسات المجتمع المختلفة.
	٢	– الوصول إلى ١٠٠% شيكات ومدفوعات إلكترونية بحلول ٢٠٢٠م. – زيادة عدد الخدمات المقدمة من القنوات الجديدة (الإنترنت – التليفون – مقدمي الخدمات....) لتصبح كافة الخدمات مقدمة إلكترونياً في ٢٠٢٠م.	دور تكنولوجيا المعلومات في النهوض بالتعليم الجامعي.
	٣	تطبيق نظام رقابي محكم بوضوح وشفافية وانصاف.	متطلبات تطبيق الرقابة وعلاقتها بأداء العاملين.

	م	الهدف	المجال
	٤	رفع معدل النمو الاقتصادي إلى ٧% في المتوسط.	دور الجامعة في زيادة النمو الاقتصادي.
رابعاً: التعليم	م	الهدف	المجال
	١	– تعزيز التعليم مدى الحياة. – تكافؤ الفرص.	متطلبات تفعيل التربية المستمرة في ضوء بعض المتغيرات المجتمعية .
	٢	خفض معدل التسرب من التعليم الاساسي	استراتيجية مقترحة لخفض معدل التسرب من التعليم الاساسي
	٣	إصلاح البنية التشريعية للمنظومة.	دراسة تحليلية للوائح والقوانين الخاصة بالنظام التعليمي.
	٤	تمكين الطلاب من المهارات اللغوية	تنمية المهارات الحياتية للطلاب بالتعليم الجامعي.
	٥	تمكين الطلاب من مهارات الرياضيات والعلوم وتكنولوجيا المعلومات.	تصور مقترح لاتجاهات الطلاب نحو العلوم المستقبلية.
خامساً: الثقافة	م	الهدف	المجال
	١	بناء منظومة معلوماتية دقيقة وشاملة عن الواقع الثقافي المصرى الراهن.	تطوير ثقافة المجتمع المصري في ضوء بعض التحديات المعاصرة.
	٢	الاحتكاك بالثقافات المتنوعة في ظل تحديات العولمة.	دور الجامعة المتغير في ضوء العولمة والهوية الثقافية.
	٣	الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع المصري.	دور التعليم الجامعي في تعزيز الهوية الثقافية لدى الطلاب.
سادساً: العدالة الاجتماعية	م	الهدف	المجال
	١	مصر من أكبر ٣٠ دولة على سعادة المواطنين.	استخدام نموذج الفجوات لتحديد الاحتياجات التعليمية للمناطق الفقيرة.
	٢	الحد من زيادة نسبة الفقراء ومحدودي الدخل الذين لديهم عمل لائق.	– دور التربية في حل مشكلات البطالة.
	٣	الحد من زيادة نسبة الفقراء في محدودي الدخل الذين لديهم عمل كل الوقت.	توعية الأفراد باستغلال أوقات الفراغ.
	٤	زيادة نسبة النساء اللاتي لديهن عمل دائمة في قطاع العمل الرسمي بنحو ٣٠%	– تطوير عمل المرأة المصرية في ضوء بعض التحديات المعاصرة. – دور التعليم في رفع المكانة الاجتماعية للمرأة. – المرأة في الفكر الإسلامي وبعض القوانين الوضعية.
	٥	نسبة النساء اللاتي لديهن عمل مؤقت في قطاع العمل الرسمي.	اتجاهات المرأة المصرية نحو العمل المؤقت.
	٦	انخفاض معدلات الزواج المبكر، وزواج الأطفال.	– دور التربية في مواجهة ظاهرة الزواج المبكر. – دور المؤسسات التربوية في تنمية ثقافة الوالدين والحد من ظاهرة الزواج المبكر للأبناء.
	٧	مصر ضمن ٥٠ دولة في مجال كفاءة سوق العمل.	– دور التعليم الجامعي في تجويد المخرجات في ضوء متطلبات سوق العمل العالمي.
	٨	زيادة نسبة تلاميذ المرحلة الإعدادية الذين يجيدون استخدام الحاسوب " بناء على اختبار مقنن"	– دور المدرسة الإعدادية في تنمية وعي طلابها بتوظيف بالحاسب الآلي تعليميًا. – استخدام الحاسب الآلي في التعليم وعلاقته بالتحصيل الدراسي.

	م	الهدف	المجال
	٩	تحسين جودة التعليم في المناطق الفقيرة والنائية.	– دراسة حالة للمناطق الفقيرة والنائية كمدخل لتحديد الاحتياجات التعليمية لهذه المناطق. –متطلبات التعليم الأساسى فى المناطق الفقيرة.
سابعاً: البيئة	م	الهدف	المجال
	١	خفض معدلات انبعاثات الملوثات والالتزام بالمعايير الوطنية.	– تفعيل القيم البيئية في المؤسسات التربوية
	٢	القدرة على تبؤ مراكز بيئية متقدمة طبقا للمعايير العالمية والإقليمية لتركيز الملوثات في عناصر البيئة.	دور التعليم في الحفاظ على البيئة.
	٣	الحفاظ على التوازن بين النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة.	– دور الجامعات في تنمية الاهتمام بالموارد الطبيعية.
	٤	إقامة منظومة صناعية مستدامة.	متطلبات تطبيق البحوث التربوية في المجال الصناعي.
	٥	إقامة منظومة زراعية مستدامة.	دور مراكز البحوث الزراعية في تطوير التعليم الجامعي.
	٦	تطبيق نظام للعمارة الخضراء.	دور المؤسسات التربوية في الاهتمام بالاقتصاد الأخضر.
	٧	صيانة الموارد الطبيعية	دور الجامعة في المحافظة على الثروات الطبيعية.
	٨	استخدامات الموارد الطبيعية والجنينية ليتم إداراتها بطريقة مستدامة وبمشاركة مجتمعية فعالة.	دور التقنيات الحديثة في استخدام الموارد الطبيعية.
	٩	تعظيم العوائد الاقتصادية لخدمات التنوع البيولوجي والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استخداماتها.	تحليل العائد الاقتصادي للموارد الطبيعية في ضوء بعض المتغيرات.
	١٠	إطار لا مركزي لحوكمة إدارة المخلفات يضم جميع أطراف المنظومة ويفرز قدرات بشرية عالية ويوفر المعلومات بدقة وشفافية.	جدوى البحوث التربوية في حوكمة إدارة المخالفات.
	١١	استدامة إدارة منظومة المخلفات ماليا.	دور الجمعيات الأهلية في تمويل منظومة المخلفات.
ثامناً: السياسة الداخلية	م	الهدف	المجال
	١	تداول ديمقراطي سليم للسلطة.	المتطلبات التربوية اللازمة لأعضاء المجالس النيابية.
	٢	تقوية دور المؤسسات التنفيذية والعمل على إثراء العمل المؤسسي كوسيلة لتنمية الدولة الوطنية.	دور مراكز البحوث التربوية في صناعة السياسة الخاصة بالدولة.
	٣	دعم اللامركزية وتمكين المجتمع المحلي في صنع واتخاذ القرار.	تطبيق اللامركزية في المؤسسات التربوية وانعكاسها على النواحي السياسية.
	٤	إنهاء الاستقطاب المجتمعي والسياسي والعمل على دمج التزمت بقواعد اللعبة السياسية.	دور المؤسسات التربوية في تفعيل المشاركة المجتمعية في الحياة السياسية.
	٥	مؤسسات التنشئة الاجتماعية بما يعمل على خلق مجتمع حر تعددي.	دور التنشئة الاجتماعية في تحرير الفرد من القهر السياسي.
	٦	تطوير وإصلاح منظومة العدالة.	العدالة في القران الكريم كمدخل لإصلاح المجتمع. (دراسة تحليلية)
	٧	تحقيق العدالة الناجزة مع جذب أفضل الطلاب إلى كليات الحقوق.	– دور مراكز الاستشارات القانونية في تحقيق العدالة الاجتماعية.

	م	الهدف	المجال
			– متطلبات اختيار طلاب كليات الحقوق.
تاسعاً: الأمن القومي والسياسة الخارجية.	م	الهدف	المجال
	١	بناء هيكل دفاعي للمنظومة الأمنية بكامل أجهزتها.	دور التربية الإسلامية في تحقيق الأمن القومي.
	٢	استحداث نظم وإجراءات عمل داخلية بمعايير عالمية SOPS .	متطلبات تحقيق الأمن القومي في ضوء بعض الخبرات العالمية.
	٣	تطوير نظم مراقبة ومتابعة إدارية وحكومية معيارية للأجهزة الأمنية.	الجودة الشاملة للأجهزة الأمنية ضوء خبرات بعض الدول.
	٤	إنشاء مراكز تواصل للمشاركة المجتمعية الأمنية.	متطلبات إنشاء مراكز تواصل للمشاركة المجتمعية الأمنية.
	٥	عقد حملات دورية للتوعية والتثقيف الأمني والحقوق والواجبات.	دور التربية في التثقيف الأمني.
	٦	وضع استراتيجية معلنة لاختيار العناصر الأمنية بشفافية قياسية.	المتطلبات التربوية لاختيار العناصر الأمنية.
	٧	وضع خطط تدريب سنوية بكل جهاز أمني لعناصره الأمنية.	تفعيل البرامج التدريبية التربوية المقدمة لعناصر الأجهزة الأمنية.
	٨	وضع نظم متابعة ومراقبة للتأكد من نزاهة العناصر الأمنية.	دور تكنولوجيا المعلومات في متابعة نزاهة العناصر الأمنية.
	٩	وضع استراتيجية للسياسة الإعلامية للقضايا الأمنية.	استراتيجية مقترحة لتفعيل السياسة الإعلامية في المؤسسات التربوية.
	١٠	وضع القوانين والتشريعات ذات الصلة الأمنية واجراءات تحديثها.	دراسة تحليلية للقوانين والتشريعات الأمنية.
	١١	استحداث منظومة تقنية فاعلة لكل جهاز أمني.	الإدارة الأمنية ودورها في النهوض بالجهاز الأمني.
	١٢	وضع استراتيجية للسياسة الأمنية خارج القطر المصرى	تحليل السياسة الأمنية في الدول المقدمة وإمكانية الاستفادة منها فى مصر.
	١٣	جعل مصر محور الارتكاز الإقليمي في الشرق الأوسط.	دور التعليم في رفع المكانة الاجتماعية لمصر.
	١٤	تطوير مؤسسة الخارجية وتمكينها من الاضطلاع بدورها كحلقة وصل بين مصر والعالم الخارجي.	دور مراكز البحوث السياسية في تحقيق التواصل بين مصر والعالم الخارجي.
	١٥	تعزيز مفهوم الشراكات الاستراتيجية مع المنظمات الأمنية والاستراتيجية.	تدويل التعليم الجامعي لتعزيز الشراكات الاستراتيجية.
	١٦	وضع ميثاق شرف شرطي منضبط ذي معايير عالمية.	المتطلبات التربوية والقانونية لرجال الشرطة.
	١٧	بناء وإدماج منظومة الحقوق والواجبات ومبادئ القانون لدى المواطنين.	دور التعليم في نشر الوعي بمبادئ حقوق الإنسان.
	١٨	استحداث نظام تقاضي شفاف وناجز لأصحاب الشكاوى والمتضررين.	متطلبات إنشاء قناة إعلامية لتلقي شكاوى المواطنين.
	١٩	التفاعل الإيجابي مع منظمات المجتمع المدني بما يسمح بتحقيق مصالح مصر الخارجية.	آليات البحث التربوي لتحقيق خدمة المجتمع على المستوى العالمي.

	م	الهدف	المجال
	٢٠	التحرك دولياً وإقليمياً من خلال محاور ارتكاز دولية واقليمية.	بناء معايير دولية وإقليمية لمصر ودور التعليم فيها.
	٢١	إيجاد ظهير قوي من الدول متشابهة الفكر مع مصر.	البحث التربوي مدخل لتعزيز التبادل الفكري والمعرفي.
	٢٢	إنشاء جهة ولاية تشغيلية لإدارة الكوارث.	إدارة الأزمات مدخل لحل بعض مشكلات المجتمع المصري.
عاشراً: الإبتكار والمعرفة والبحث العلمي.	م	الهدف	المجال
	١	زيادة عدد براءات الاختراع المحلية المسجلة محلياً ودولياً.	دور البحث العلمي في زيادة عدد براءات الاختراع بالجامعات.
	٢	ربط ميزانية المراكز والمؤسسات البحثية والجامعات بالأداء.	تمويل المراكز البحثية مدخل لرفع كفاءة الأداء بها.
	٣	قوانين وتشريعات لحماية الملكية الفكرية.	تحليل قوانين وتشريعات حماية الملكية الفكرية.
	٤	قوانين وتشريعات لتنظيم العلوم والتكنولوجيا والابتكار (بما في ذلك نقل التكنولوجيا).	تحليل القوانين والتشريعات التي تنظم العلوم والتكنولوجيا.
	٥	قانون تنظيم الجامعات للتحفيز على البحث العلمي.	دراسة جدوى لدور قانون الجامعات في تحفيز البحث العلمي.
	٦	ربط استراتيجيات المراكز البحثية والجامعات بالاستراتيجية القومية.	بناء استراتيجيات للمراكز البحثية في ضوء الخطة الاستراتيجية.
الحادي عشر : الصحة	م	الهدف	المجال
	١	خفض معدل وفيات حديثي الولادة والرضع والأطفال تحت سن خمس سنوات بنسبة ٥٠%.	دور التربية في التوعية المجتمعية للمرأة للتعامل مع الأطفال حديثي الولادة.
	٢	خفض معدل وفيات الأمهات بنسبة ٦٠%.	دور التربية في الوعي الصحي لدى الأمهات.
	٣	خفض التفاوت الملحوظ في النتائج الصحية إلى النصف.	تحليل نتائج بعض البحوث الصحية وإمكانية الاستفادة منها في الأسرة والمدرسة.
	٤	أن تكون صحة السكان قوة دافعة للنمو الاقتصادية.	دور التربية الصحية في تدعيم مقومات النمو الاقتصادي.
	٥	إنهاء جميع أشكال سوء التغذية في مصر وتلبية الاحتياجات الغذائية للفئات الأكثر تعرضاً للمخاطر.	تفعيل نظم الرقابة على التغذية في المؤسسات التربوية.
	٦	خفض العبء المالي الناتج عن الانفاق الشخصي المباشر على الخدمات الصحية.	الكوبونات مدخل لتسهيل الحصول على الخدمات الصحية.
	٧	تحقيق وصول منصف إلى كافة المواطنين إلى ٨٠% التدخلات الصحية اللازمة لهم.	الوقف العلمي ودوره في نشر الإفادة من الخدمات الصحية.
	٨	ضمان توافر الأدوية الأساسية والمستلزمات والتجهيزات الطبية.	دور مراكز بحوث الدواء في توفير الخدمات الطبية للمواطنين.
	٩	تغطية جميع المصريين بآليات تأمين صحي رسمية والتأمين الصحي الخاص يتضمن الخدمات اللازمة مع ضمان الإنصاف والتدرج في تمويل الرعاية الصحية.	تفعيل نظام التأمين الصحي في ضوء بعض المتغيرات.
	١٠	الدخول في شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص والأهلي بما في ذلك التعاقد على الخدمات والتثقيف الصحي للمواطنين.	تفعيل دور القطاع الخاص في توفير الأدوية للمواطنين.

	م	الهدف	المجال
	١١	تحسين توظيف وتطوير وتدريب واستبقاء القوى العاملة في مجال الصحة والأخرى التنظيمية الحاكمة لها.	بناء معايير للبرامج التدريبية المقدمة للعاملين في قطاع الصحة.
	١٢	إعادة توجيه التمويل إلى التدخلات عالية المردود والأقل تكلفة.	دور التعليم الجامعي في زيادة الاستثمار في قطاع الصحة.
	١٣	تطوير آليات الدفع لمقدمي الخدمات من أجل تعزيز الكفاءة والإنتاجية.	دور التعليم الجامعي في تحقيق الميزة التنافسية وتعزيز الإنتاجية في قطاع الصحة.
	١٤	خفض ثلث الوفيات المبكرة التي تنتج عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان والسكري وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة.	تجويد المستشفيات الحكومية والخاصة في ضوء بعض الخبرات العالمية.
	١٥	خفض استخدام التبغ بين الأشخاص من ١٥ سنة وأكثر إلى أقل من ٢٠%.	دور التعليم في خفض نسبة الإدمان.
	١٦	القضاء على ظاهرة الإدمان.	دور الشريعة الإسلامية في الحد من الإدمان.
	١٧	تعزيز آليات الترصيد والتأهب للأوبئة والأمراض السارية الحالية والمستجدة والاستجابة لتعليمات اللوائح الصحية الدولية.	متطلبات تطبيق المعايير الصحية العالمية في مؤسساتنا التربوية.
	١٨	الاستخدام الرشيد للأدوية والحد من عوامل المقاومة للمضادات الحيوية والمخاطر المسببة لها.	المتطلبات التربوية اللازمة للمرضى للتعامل مع الأدوية.
	١٩	ضمان تلبية احتياجات جميع النساء من خدمات تنظيم الأسرة.	– دور التربية في توعية النساء بتنظيم الأسرة وتحديد النسل
	٢٠	التغطية الكاملة بخدمات رعاية الأمهات والأطفال حديثي الولادة.	تجويد الخدمات المقدمة للأمهات والأطفال حديثي الولادة.
الثاني عشر: التنمية العمرانية.	م	الهدف	المجال
	١	وضع خريطة قومية تجسد رؤية قومية مستقبلية لمصر تتبناها الدولة بغض النظر عن أي اتجاه سياسي بعينه.	التعليم الجامعي وتحقيق متطلبات التنمية الشاملة بمصر رؤية استشرافية.
	٢	وضع رؤية إقليمية ومحلية لكل إقليم ومدينة مرتبطة بالرؤية القومية، تسعى لتنمية المناطق العمرانية القائمة.	التخطيط لإنشاء المدارس في المناطق العمرانية الجديدة.
	٣	إعادة تقسيم الأقاليم والمحافظات لتتناسب مع الرؤية المستقبلية.	تحديد الاحتياجات التربوية لأقاليم ومحافظات مصر.
	٤	إعادة توزيع السكان على مساحة الأرض	دور التعليم في تحقيق التكافؤ بين السكان والموارد المتاحة.
	٥	الوصول لحلول جذرية لتنمية المناطق العشوائية الصالحة للتنمية.	المتطلبات التربوية اللازمة لقاطني المناطق العشوائية.

ضمانات نجاح التصور:

- تطبيق مبدأ المحاسبية عند إجراء البحوث التربوية المرتبطة بالرؤية الاستراتيجية.
- التعاون بين كافة أطياف المجتمع المصري باعتبار أن كل فرد مسئول عن تحقيق التنمية المستدامة.

- توفير التمويل اللازم للمشروعات التنموية.

معوقات التصور المقترح :

- الانفصال بين كليات التربوية ومؤسسات المجتمع.
- ضعف الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات في البحوث التربوية.
- التقليد الأعمى للأفكار الغربية.
- عدم تقدير الباحثين التربويين في المجتمع المصري.

توصيات البحث :

يوصى البحث بما يلى:

- تطوير كليات التربية باعتبارها المؤسسات المسئولة عن إعداد الباحثين في مجال التربية، من خلال تطوير برامجها وأنشطتها تماشياً مع التطورات العالمية، وتطوير لوائحها الداخلية.
- إعداد المعلم الباحث الذى يمتلك مهارات البحث لمواجهة المشكلات التي تواجهه أثناء ممارسة المهنة، وهذا الدور الجديد للمعلم يساعده دون شك في مواجهة المشكلات التعليمية التي تواجهه.
- وجود إرادة أو التزام سياسي على المستوى الحكومي لتطوير أساليب البحث والتطوير في المجتمع من خلال وجود استراتيجية قومية للبحث العلمي، يتم تنفيذها وفق مجموعة من الخطط قصيرة وطويلة الأجل.
- توفير التمويل الذى يكفل مرتبات وحوافز مجزية تضمن استقرار حياة الباحث حتى يتفرغ للبحث، وذلك من خلال زيادة نسبة الانفاق الحكومي على البحث العلمي، وتنويع مصادر التمويل.
- تطوير المكتبات الجامعية ونظم المعلومات الرقمية في مجتمع المعرفة، والاشتراك في المجلات والدوريات التربوية العالمية، وذلك لملاحقة غزارة وتنوع المعرفة التربوية في مجتمع المعرفة.
- تدويل البحث التربوي من خلال تشجيع التعاون الدولي، وإقامة قنوات للتبادل العلمي، وعقد اتفاقيات التوأمة أو التحالف العلمي، وبناء تحالفات أكاديمية مع مراكز البحث العلمي التربوي في الدول المتقدمة.
- دعم الشراكة التربوية المجتمعية، فإذا كانت الشراكة جهداً من التعاون الجماعي يفيد كافة القطاعات في المجتمع، فإن حاجة قطاع التربية والتعليم إليها أشد وأقوى، فهي ركيزة أساسية لدعمه وتحسين خدماته وتطوير مؤسساته.

–دعم الجمعيات والروابط العلمية في جميع التخصصات التربوية، ووضع معايير علمية لانضمام الأعضاء إليها، وتطوير عملها المهني، وتشجيعها على القيام بأنشطة علمية مبتكرة في مجال البحث التربوي.

–الاهتمام بوضع خريطة بحثية لكل كلية بالجامعات المصرية وربطها بخطة التنمية للمجتمع المصري.

مراجع البحث:

١- نادية إبراهيمي،" دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة لواقع الجامعة الجزائرية "،**مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**،العدد ٢٤،الجزائر،٢٠١٥،ص.٢٦١

٢-جمال حلاوة، دور البحث العلمى فى دعم التنمية المستدامة :دراسة حالة جامعة القدس الغربية"،**مجلة اماراباك تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا**،مجلد٢،عدد٤، ٢٠١١م،،ص .٢٢

3-United Nations: General Assembly, **Transforming our world: 2030 Agenda for Sustainable development**, UN: General Assembly, seventieth session, October 2015.p.1.

٤-جمال على الدهشان، "مكافحة الفساد مدخلا لتحقيق اهداف ومؤشرات استراتيجية مصرللتنمية المستدامة ٢٠٢٠/٢٠٣٠"، **ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمى الحادى عشر الدولى الثانى لكلية التربية جامعة كفر الشيخ تحت عنوان "التربية وبناء الانسان المصرى الجديد فى ضوء الخطة الاستراتيجية لمصر ٢٠٢٠/٢٠٣٠"**

٥-جمهورية مصر العربية،رئاسة مجلس الوزراء، **اسراتيجية التنمية المستدامة:مصر ٢٠٣٠** متاحا فى

http://www.cabinet.gov.eg/Arabic/GovernmentStrategy/Pages/Egypt%E2%80%99sVision2030.aspx

٦- محمد حمزة السليماني ، عبد الرحيم حسين الجفري ، "عوامل الانفصال الكامنة بين نتائج البحث التربوي وتطوير العملية التربوية رؤية واقعية للقائمين على العملية التربوية والبحثية في العاصمة المقدسة"، **مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية**، المجلد(١٢) ، العدد(٢) ، ٢٠٠٠م ، ص ص٥٧-٧٨.

٧-حنان عبدالحليم رزق ،" واقع ومعوقات البحث التربوي لطلاب الدراسات العليا بكلية التربية بالمنصورة دراسة ميدانية"، **مجلة كلية التربية جامعة المنصورة**، العدد (٥٥) ، الجزء (١) ،٢٠٠٤م ، ص ص١٠١-٢٠٤.

٨- سامية السعيد بغاغو ،"معايير التنظير في البحوث الأمبريقية، رؤية مستقبلية لبحوث أصول التربية"، **مجلة مستقبل التربية العربية.** المجلد(١٠) العاشر، العدد(٣٥) ، ٢٠٠٤م ، ص ص ٢٩١-٣٧٤.

٩-صلاح الدين محمد حسينى ،"تعزيز دور البحث الفلسفي التربوي في تطوير نظام التعليم المصري"، **مجلة مستقبل التربية العربية،** المجلد(١١)، العدد(٣٦)، ٢٠٠٥م ، ص ص٨٩-١١٢.

١٠-منذر قاسم الشبول ،"اتجاهات مديري المدارس الثانوية في الأردن نحو البحوث التربوية ونتائجها" ، **مجلة دراسات ، العلوم التربوية** ، المجلد(٣٦) ، العدد(١)، ٢٠٠٩م ، ص ص٢٠-٣٥.

١١-خليل يوسف الخليلى ،"التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربى"، **المؤتمر العلمى العاشر(البحث التربوي في الوطن العربى: رؤى المستقبل)،** المجلد الأول، كلية التربية جامعة الفيوم،٢٠١٠م ، ص ص٤٠٣-٤١٩.

١٢-عبد الرؤف محمد بدري، وأشرف عبد المطلب مجاهد، " ضمان جودة التعليم العالي مدخل للتنمية المستدامة في المجتمع المصري، "، **مجلة مستقبل التربية العربية،** مجلد (١٧)، عدد(٦١)، يناير، ٢٠١٠م،ص ص ٩-٩٦.

١٣-ياسين المعلولي، دور المنظمات غير الحكومية في التربية من أجل التنمية المستدامة (دراسة ميدانية للمنظمات غير الحكومية في محافظة اللاذقية)"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات،** العدد(١٤)، المجلد(٣٣)، ٢٠١١م،ص ص ٩٩-١١٨.

١٤-أحلام عبد الكريم العتوم،"التعليم الجامعي وعلاقته في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الأردني ومقترحات للتطوير"، **رسالة دكتوراه،** كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن، ٢٠١٣م .

١٥-الهذبة مناجلية،" التنمية المستدامة في التربية والتعليم – الجزائر (نموذجاً)"، **مجلة جرش للبحوث والدراسات،** مجلد (١٦)، عدد (١)، ٢٠١٥م ، ص ص ٥٤٩ – ٥٧٣ .

١٦-جمال كامل الفليت ، "دور البحوث التربوية لبرامج الدراسات العليا في تطوير العملية التعليمية في محافظات غزة ومقترحات تفعيله"، **مجلة جامعة القدس**

المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية ، المجلد(٣) ، العدد(١٠)،٢٠١٥م ، ص ص٣١٧-٣٤٧.

17-Pramodini D. V.& K. Anu Sophia, Evaluation of Importance for Research in Education, **International Journal of Social Science & Interdisciplinary Research**, Vol.1 Issue. 9, September 2012, ISSN 2277 3630.

18-Alexander W. Wiseman and Tiedan Huang, The Development of Comparative Education Research on Chinese Educational Policy Reform: An Introduction, **International Perspectives on Education and society,** Vol. 5, 2015,pp.1-18.

19-Tomas B. et al., Experiences from the Implementation of Sustainable Development in Higher Education Institutions, Environmental Management for sustainable universities, **Journal of cleaner production**, Issue 100, 2015 P.3.

20-Alina R.Kankovskaya, Higher Education for sustainable Development: Challenges in Russia, **Procedia CIRP**, Issue 48, 2016, P.449.

21-Ulisses et al., Education for Sustainable Development through eLearning in Higher Education: Experiences for Portugal, **Journal of cleaner production**, Issue 106, 2015, P. 308.

22- Gert Biesta, Improving education through research? From effectiveness, causality and technology to purpose, complexity and culture, **Policy Futures in Education,** Vol. 14, No.2, **2016**, pp. 194–210.

٢٣- جمهورية مصر العربية،وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، **استراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ م** متاحا فى :

www.crci.sci.eg/wp-content/uploads/2015/06/Egypt_2030.pdf

٢٤-محمد عبد الظاهر الطيب ؛ وآخرون ،**مناهج البحث فى العلوم التربوية والنفسية**، مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة،ص.٤٨

٢٥-محمد صبري الحوت، ناهد عدلي شاذلي: **التعليم والتنمية**،القاهرة،مكتبة الانجلو المصرية ،ص.٢٦

٢٦-رمزي أحمد عبدالحي، **التربية وقضايا المجتمع المعاصرة**،القاهرة،مكتبة زهراء الشرق،٢٠٠٨م، ص .٢٥١

٢٧-عبد الرحمن سيف سردار، **التنمية المستدامة**،عمان ،دار الراية للنشر والتوزيع،٢٠١٥م،ص .١٣

٢٨-جمال على الدهشان : **دراسات وبحوث في التعليم والتنمية المستدامة** ، دار الكتب الجامعية ، شبين الكوم ، ٢٠١٨م.

29-OECD ,**Sustainable Development, Environment and Development Co-operation**و 2003. Available at http://www.oecd.org/ department/0,2688,en 2649_3442111111001.html.

٣٠-رزق الله، سعد و خليفة، مصطفى ، "بلورة خطاب إعلامي عربي للتنمية المستدامة"،**المنتدى الإقليمي للإعلاميين بأبو ظبي** ، جريدة البيان، ٢٦ يوليو،٢٠٠٢م.

٣١-أحمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة**، الاسكندرية،المكتب الجامعى الحديث،٢٠١٣م، ص.٧٢

٣٢- **المرجع السابق**، ص٧٣

٣٣- عبد الرحمن سيف سردار ، **مرجع سابق**،، ص ص١٩-٢٠

٣٤-رمزي أحمد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص٢٥٢

35- Strange J., Tracery, Y.,& Bayley Anne, **Sustainable Development: Linking Economy, Society, Environment**, OECD, 2008,p.24.

٣٦-محمد عبدالظاهر الطيب وآخرون، **مناهج البحث فى العلوم التربوية والنفسية**. مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة،٢٠٠٠م،ص.٤٨

٣٧-حسن حسين البيلاوي ، المنهج الاثنوجرافى فى دراسة المدرسة"، **مجلة التربية المعاصرة**، السنة ٢٢، العدد ٧١ ، ٢٠٠٥م،ص.١٠٢

٣٨-محمد عبدالرازق إبراهيم ، عبدالباقى عبدالمنعم أبوزيد ، **مهارات البحث التربوى**، عمان: دار الفكر ،٢٠٠٧م،ص.٧١

٣٩-عبدالعزيز بن سعود العمر ، **لغة التربويين**، الرياض: مكتب التربية العربى لدول الخليج ،٢٠٠٧م،ص.٥٨

40- Kearns, P., **Education Research in The Knowledge Society, Key Trends in Europe & North America**, Published by National Centre for Vocational Education Research, Australia, 2004**,** P.8.

٤١-خليفة عبدالسميع خليفة ،" **كفاءات البحث التربوي**"، المؤتمر العلمي العاشر لكلية التربية بالفيوم (البحث التربوي في الوطن العربي . رؤى مستقبلية) – مصر ،المجلد(١)،٢٠١٠م،ص ص٣٩-٤٠.

٤٢-سيف الإسلام علي مطر ، هاني عبدالستار فرج ،"خطايا السياسة التعليمية فى مصر رؤية تحليلية ناقدة"، **المؤتمر العلمي الرابع لقسم أصول التربية (أنظمة التعليم في الدول العربية التجاوزات والامل)**، المجلد الأول، كلية التربية جامعة الزقازيق، ٢٠٠٩م،ص ٣٠.

٤٣-محمد سكران ، "البحث التربوى من منظور نقدى"، **مجلة رابطة التربية الحديثة**،مجلد٣،عدد٨ ،٢٠١٠م،ص١٧٧.

٤٤- حامد عمار ، **الإصلاح المجتمعى إضاءات ثقافية واقتضاءات تربوية**، القاهرة: مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٨م،ص.٩٦

45-Bhavtosh Sharma, Sustainable Development through Research and Higher Education in India, **American Journal of Educational Research**, Vol. 2, No. 3, 2014, pp. 117-122.

46-Rogers, B., Educational Research for Professional Practice**, The Australian Educational Researcher**, Vol. 30, No. 2, August 2003,P.67 .

47-Lindsay Mack, The Philosophical Underpinnings of Educational Research, **Polyglossia**, Vol. 19, October 2010.